

التحدي العالمي

التجربة الأوروبية مع حقوق الأقليات بعد العام 1990 هي، من نواح كثيرة، قصة متميزة. فهي فصل في قصة قديمة جدا حول دور «الأقليات القومية» في بناء نظام «الدولة القومية» الأوروبية. غير أن التحديات التي واجهتها هذه التجربة ليست أوروبية على وجه الخصوص، فلقد تبنت المنظمات العالمية كثيرا من الاستراتيجيات الأساسية نفسها التي تبنتها المنظمات الأوروبية لنشر التعديلية الثقافية الليبرالية، ومررت بالمعضلات نفسها. وفي هذا الفصل، سوف أنظر إلى أنشطة المنظمات الدولية خلال المسارات الثلاثة ذاتها، وبالتحديد: 1 - تعميم أفضل الممارسات/النماذج. 2 - صياغة معايير قانونية. 3 - تدخلات لحل النزاع

«إن الأمم المتحدة، على الرغم من عدائها الواضح لأفكار الحق المبدئي بالحكم الذاتي للجماعات القومية الفرعية، انتهت بها الأمر في الواقع إلى تدعيم نماذج أوروبية الطراز للنظام الفدرالي متعدد القوميات في العديد من الحالات المهمة»

المؤلف

في حالات خاصة. وفي كل حالة، سنرى أن الصعوبات التي عرفناها في السياق الأوروبي تعود مرة أخرى إلى الظهور، وكثيراً ما تكون في أشكال تستعصي على الحل.

حدود أفضل الممارسات

كما أشرتُ في الفصل الثاني، فإن «مشكلة الأقليات» قفزت إلى قمة الأجندة السياسية في العام 1989 – 1990، في كل من أوروبا والأمم المتحدة، حيث حل النزاع العرقي بين الدول محل تناقض القوى العظمى كتهديد أساسي للسلام والاستقرار، والتنمية، وحقوق الإنسان. ولقد قامت الأمم المتحدة، كرد فعل لذلك، بجهود مكثفة للتعرف على أفضل الممارسات وعميمها. ففي العام 1990، على سبيل المثال، شرع معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية (UNRISD)^(*) في إعداد مشروع لمدة ثلاثة سنوات حول «النزاع العرقي والتنمية»، ثم تبعه مشروع آخر في العام 1993 عن «العددية العرقية والسياسة العامة»، وإنشاء «مبادرة حل الصراع والعرقية» (INCORE)^(**) في جامعة الأمم المتحدة. ولقد كان الهدف في كل حالة من هذه الحالات، في جانب كبير منه، هو إعداد قائمة لأفضل الممارسات تم فيما بعد عميمها من خلال إصدارات أكاديمية، وتقارير عامة، بالإضافة إلى ورش عمل مشتركة وجلسات تدريبية⁽¹⁾.

ولم يكن الهدف مجرد عميم أفضل الممارسات فقط، بل أيضاً تعبيعاً. لقد كان من المهم أن تقدم أفضل الممارسات هذه لا كاستثناءات مؤسفة أو انحرافات مطلوبة لتهيئة الأقليات المقاتلة أو المزعجة، بل بالأحرى كتطور طبيعي ومقبول للأفكار التي تشكل الدولة «العادية». وقد وضع أفضل الممارسات تلك في سياق التحول التاريخي بعيداً عن الأفكار المركزية الداعية إلى تجانس الدولة القومية الموحدة، نحو مفهوم أكثر سلاسة ومتعدد المستويات للسيادة، مفهوم للمواطنة أكثر تقبلاً للتنوع. ولقد قدم هذا التطور ليس بوصفه إذعانًا للمطالب التي تضرب بجذورها في أشكال قبل الحداثة للنظام القبلي والقومية العرقية، بل بالأحرى كاستجابة تقدمية

(*) UN Research Institute For Social Development.

(**) Initiative on Conflict Resolution and Ethnicity.

للتهدديات التي أثارتها أشكال حديثة ومتمنية للهوية العرقية ولسياسات العرقية. وهذه المحاولة لتطبيع أفضل الممارسات المتعددة الثقافات واضحة، على سبيل المثال، في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في العام 2004 بعنوان «الحرية الثقافية في عالم اليوم المتعدد»⁽²⁾.

ولقد أسفرت هذه الجهود عن شبكة عالمية من الناشطين والأكاديميين، والثقفيين، وصناع السياسة الذين كانوا على معرفة وثيقة باتجاهات وممارسات التعددية الثقافية الليبرالية. إن نسيجاً كثيفاً من المشروعات البحثية وأنشطة التدريب والدفاع تربط بين مسؤولي الأمم المتحدة وشركات متعاطفين من المنظمات غير الحكومية (وذلك مثل جماعة حقوق الأقليات) والمنظمات الخيرية (مثل مؤسسة «روكفلر» أو معهد «المجتمع المفتوح» لجورج سوروس) والمؤسسات شبه الأكademية (مثل المركز العالمي للدراسات العرقية أو أكاديمية السلام الدولي)، مع تمويل من الدول الأعضاء المؤيدة المشابهة في الفكر (مثل النرويج وكندا).

وعلى أحد المستويات فإن إقامة تلك الشبكة العالمية هي إنجاز مدهش في فترة قصيرة نسبياً. وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن الأفكار الأساسية التي تدعمها هذه الشبكة كان لها صدى واضح عبر الفروع المتعددة للأمم المتحدة، والمنظمات العالمية التابعة لها، بما في ذلك تلك المنظمات المخصصة للتنمية، وحقوق الإنسان والسلام والأمن، وعلى مستوى بلاغي، من الصعب أن تجد أي منظمة عالمية بين الحكومات لا تتجأل اليوم إلى خطاب التعددية الثقافية الليبرالية.

ومع ذلك فإن هذا النجاح الظاهر يخفي وراءه فشلاً أعمق. فالمحاولات لتدعيم التعددية الثقافية الليبرالية، فيما وراء هذه الدائرة الضيقة نسبياً من الصفة العالمية، قد فشلت في معظم عالم ما بعد الاستعمار. ويصدق ذلك بصفة خاصة على أي نموذج من التعددية الثقافية الليبرالية يتضمن أفكاراً عن الحكم الذاتي للأقلية. إن أفكار الحكم الذاتي الإقليمي تجري مقاومتها بقوة في معظم بلدان ما بعد الاستعمار، مثلاً يحدث في معظم بلاد ما بعد الشيوعية. كما يقول آشيس ناندي: «إن أي اقتراح لإلغاء مركزية الدولة أو إعادة صياغة مفهومها كهيئات فدرالية بشكل حقيقي

يتعارض مع مزاج معظم دول ما بعد الاستعمار في العالم الثالث» (ناندي، 1992، ص 39، اقتبس في مظفر وسكارييت، 2000). وبالفعل تصبح أفكار الحكم الذاتي للأقلية موضوعا يحرم الحديث فيه في كثير من الدول، وفي بعض الدول هناك قوانين تمنع مجرد التصريح بهذه المطالب.

وهناك استثناءات لهذا التعميم. وأكثر هذه الاستثناءات بروزا هي أمريكا اللاتينية، التي برهنت على أنها أرض تقبل أفكار المتعددة الثقافية (أو «ما بين الثقافات» كما هو أكثر شيوعا في المناظرات باللغة الإسبانية)، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالسكان الأصليين. إن الالتزام بالحقوق الموجهة إلى السكان الأصليين قد أصبح أحد المكونات الأساسية في خطاب المقرطة في المنطقة، ليس فقط بين الصفة الغربية المدرية، بل في المجتمع المدني بشكل أكثر عمومية. وينعكس ذلك في الصعود الهائل لما تطلق عليه دونا لي فان كوت «الدستورية المتعددة الثقافات» عبر أمريكا اللاتينية (فان كوت، العام 2000، الفصل التاسع). وقد صاحب التحول من الدكتاتورية العسكرية إلى الديموقراطية الاعتراف الدستوري بالوضع القانوني المتميز للسكان الأصليين، بما في ذلك حقوق الحكم الذاتي، وقضايا الأرض، والاعتراف بقانون العرف في كثير من البلدان.

وفضلا عن ذلك أدت المنظمات الدولية بوضوح دورا حاسما في تمكين هذا التحول وتشجيعه نحو الاعتراف بحقوق السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية، من خلال مساندتها لجماعات الدفاع عن السكان الأصليين، ونشرها أفضل الممارسات والمعايير. ويتعقب كتاب «أليسون بريسك» وعنوانه «من قرية القبيلة إلى القرية العالمية» (بريسك، العام 2000) النسيج الكثيف للروابط التي تربط الصراعات المحلية لحقوق السكان الأصليين بالمنظمات الدولية وما يندرج تحتها من « شبكات للسياسة العالمية»، ولقد أشار العديد من المحللين الآخرين أيضا إلى الدور الحاسم الذي لعبته المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية⁽³⁾.

ومن ثم فقد قدمت أمريكا اللاتينية أوضاع حالة حيث تركت الجهود الدولية لنشر المتعددة الثقافية الليبرالية صدى محليا، وأدت إلى إصلاحات داخلية. والواقع أن هذه الأفكار قد ترسخت إلى حد

التجدد العالمي

أن بلاد أمريكا اللاتينية كمجموعة قد أصبحت من الأعوان الأكثر نشاطاً وتعبيرًا عن المعايير الدولية لحقوق السكان الأصليين من الديمقراطيات الغربية⁽⁴⁾.

وكما في الأنظمة الديمقراطية الغربية المتماسكة، هناك مناقشات متربعة وبغير حل في أمريكا اللاتينية حول مدى كفاءة عمل هذه النماذج من التعددية الثقافية بالفعل، لتمكين السكان الأصليين والقضاء على الهيئات الموروثة للسلطة. ولقد ذهب بعض النقاد إلى أنها تتضمن مجرد تغييرات رمزية. والواقع أن البعض ذهب إلى أن هذه الخطط أو السياسات قد أعدتها الصفة الليبرالية الجديدة بالتحديد، لتشتت الانتباه السياسي بعيداً عن بنى السلطة الأساسية (هيل، العام 2002)، وهو تخوف عززته حقيقة أن الحركات السياسية للسكان الأصليين أحياناً ما تدخل في تحالفات تكتيكية مع الأحزاب السياسية الليبرالية الجديدة (آلبو، 1994). ولقد ذهب آخرون إلى أنه بينما تتوافر منافع ملموسة للسكان الأصليين فإن إصلاحات التعددية الثقافية تأتي بهيئات عرقية جديدة خلال هذه العملية - على سبيل المثال، استبعاد جماعات السود التي لا يُنظر بشكل نموذجي على أنها سكان أصليون (هوكر، 2005)، ومع ذلك ذهب آخرون إلى أنها تحصر الناس في أدوار ثقافية، وتعرض الحرية والفردية للخطر. ومن أجل التأهل لحقوق موجهة جديدة فإن من المتوقع من أعضاء مجتمعات السكان الأصليين أن يتصرفوا «كما يتصرف الهنود» (تيللي، 2002) - أعني اتباع الممارسات الثقافية «الأصلية» - وهو توقع يدعم يد القادة المحافظين أو الآبويين داخل المجتمع الذين يؤكدون السلطة لتحديد ما هو «أصلي» (سيدر، 2001).

وكما هي الحال في الغرب، هناك بعض الدراسات النسقية القليلة التي قد تمكنا من تقييم هذه المطالب. لكن هناك دليلاً قوياً للوهلة الأولى يقول إن إصلاحات التعددية الثقافية في أمريكا اللاتينية قد وفرت في الواقع مركزاً ثابتاً للسكان الأصليين للمطالبة بإعادة توزيع جوهري للقوى والموارد وتحقيق ذلك، وليس مجرد اعتراف رمزي⁽⁵⁾. وفضلاً عن ذلك وبعيداً عن إخفاء مطالب اللاتينيين الأفريقيين، فإن الحراك الناجح

للسكان الأصليين كثيراً ما ساعد على رؤية القضايا الأفريقية اللاتينية، وجعل مطالبهم للمحافظة على مقعد لهم على الطاولة أمراً مشروعاً، كجزء من حركة أوسع نحو دستورية متعددة الثقافات⁽⁶⁾. وإذا كانت نماذج الحكم الذاتي للسكان الأصليين والقانون المعتمد لا تتفق بالكامل مع معايير حقوق الإنسان الدولية، فذلك صحيح بالنسبة إلى البنية السياسية والقانونية للدولة، والتي ابتكرت بمشكلات مثل حكم القانون غير المستقر، والتمييز، وانتهاكات حقوق الإنسان (سييد وكولبير، العام 2000).

ومن ثم فقد رأى معظم المحللين أن التحول إلى الدستورية المتعددة الثقافات في أمريكا اللاتينية كقوة إيجابية، يساعد على تحسين المشاركة الديموقراطية بين الجماعات التي استُبعدت من قبل، وتقليل من خطر العودة إلى الحكم السلطوي، وتبني مشروعية لعملية التماسك الديموقراطي، وتحقيق الفعل كمعمل للتجارب المبتكرة للمواطنة الديموقراطية (ياشار 2005).

ومع ذلك، فمن جميع هذه الزوايا، تبقى أمريكا اللاتينية الاستثناء. أما في أفريقيا وأسيا والشرق الأوسط، فإن الاتجاهات مختلفة أتم الاختلاف. ويعيناً عن التحرك نحو مفهوم للدولة أكثر تعددًا للثقافات أو تعددًا للقوميات، يتمسك العديد من البلدان في هذه المناطق بمشروع بناء دولة قومية مركزية ومتجانسة. بحيث تبقى مطالب الحكم الذاتي للأقليات غير مسموح بها. أي من أشكال الحكم الذاتي للأقليات التي سبقت الاستقلال قد تم القضاء عليه، وأي وعد قطعه بقيام حكومات ذاتية في أثناء تحقيق الاستقلال كثيراً ما تم الحثّ بها⁽⁷⁾. أما تلك الدول القليلة التي يوجد بها الآن شكل من أشكال الحكم الذاتي الإقليمي (أو أن ذلك لا تزال المفاوضات دائرة بصدده)، فإن ذلك على نحو نموذجي هو محصلة الصراع العنيف وال الحرب الأهلية، وكثيراً ما تم تبنيه تحت ضغط دولي (كما هي الحال في السودان، وإندونيسيا، وسريلانكا، وبورما والفلبين وإثيوبيا وال العراق... إلخ). وربما تكون الهند هي الدولة الوحيدة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط التي تبنت بشكل سلمي وإرادي أشكالاً من الحكم الذاتي الإقليمي لأقليات أرض الوطن عندها⁽⁸⁾.

إن المحاولات التي قام بها المجتمع الدولي لتحدي هذه المحرمات، ولتشجيع اتجاه أكثر انفتاحاً للحكم الذاتي، قد استقبلتها آذان صماء. وكما ذكرت في الفصل الأول، فحتى المصلحون الديموقراطيون الذين ربما يتوقعون أن يتعاطفوا مع أفكار التعديلية الثقافية الليبرالية كثيراً ما يعارضونها، فافتراس أن هذه الأفكار القوية عن حقوق الأقلية لا بد أن تُرى كجزء أو قسم من العملية الديموقراطية لا يزال محل نزاع في أجزاء كبيرة من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

ومن أجل سهولة الاستعمال، فسوف يساعدنا أن يكون لدينا مصطلح يغطي البلاد الأفريقية والآسيوية والشرق الأوسط. في بقية هذا الفصل سأطلق عليها «دول ما بعد الاستعمار»، لكي أميزها عن دول ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية، والديموقراطيات المستقرة في أوروبا الغربية، ودول المستعمرات الأوروبية في العالم الجديد في الولايات المتحدة وأستراليا. ومن الواضح أن هذه ليست تسمية دقيقة. فبعض الدول في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط لم تُستعمَّر قط بشكل رسمي (مثل إثيوبيا، وتنزانيا، والصين)، وبالتالي ليست بالضبط «دول ما بعد الاستعمار». ومع ذلك فإن هذه الدول هي استثناء للحكم العام للاستعمار الأوروبي في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، وعلى أي حال فهي تقع غالباً تحت واحدة أو أخرى من مناطق نفوذ السلطة الأوروبية، ومن ثم فقد أظهرت إرثاً مشابهاً لما هو موجود في دول ما بعد الاستعمار المجاورة لها.

والواقع أن مصطلح «ما بعد الاستعمار» مصطلح مضلل بطريقه أخرى، من حيث إن دول مستعمرات العالم الجديد مثل الولايات المتحدة وأستراليا أو المكسيك كانت أيضاً مستعمرة من قبل، وبالتالي يمكن اعتبارها بشكل عملي من دول ما بعد الاستعمار. لكننا في هذه الحالات سنجد أن سكان المستعمرات الأوروبيين، وليس الجماعات التي كانت تسكن الأرض قبل استعمارها، هم الذين يطالبون بالاستقلال. فلقد كان المستعمرون أنفسهم هم الذين قطعوا صلتهم بالقوى الإمبريالية. أما بلاد أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط فهي، على العكس، «بلاد ما بعد الاستعمار» بمعنى مختلف عن

ذلك أتم الاختلاف: فالسكان التاريخيون لهذه المجتمعات قد استعادوا حكم أنفسهم بالإطاحة بالمستعمرين الأوروبيين، الذين عادوا بالتالي إلى عاصمتهم الإمبراطورية.

ولذلك فعلى الرغم من عدم دقته، فأنما أعتقد أن مصطلح «ما بعد الاستعمار» يساعد في تحديد بعض الملامح الأساسية لهذه المناطق الثلاث. أما القراء الذين يجدونه مضلاً، فلهم الحرية في أن يستبدلوه ببساطة بعبارة «دول في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط».

تقدير المصادر والشروط المسبقة

السؤال الأساسي، إذن، هو لماذا واجهت التعديـة الثقـافـيـة الليـبرـالـية مثل هذه المقاومة في دول ما بعد الاستعمار؟ هناك عدة طرق للتوضـيـح هذه المقاومة. يـلـجـأـ بعضـ المـحـلـلـيـنـ،ـ كـمـاـ حدـثـ فيـ أـورـوـبـاـ ماـ بـعـدـ الشـيـوـعـيـةـ،ـ إـلـىـ الـانـتـشـارـ المـزـعـومـ لـأـشـكـالـ ماـ قـبـلـ الحـدـاثـةـ الـقـبـلـيـةـ وـالـقـومـيـةـ الـعـرـقـيـةـ،ـ وـغـيـابـ فـهـمـ أـكـثـرـ حـدـاثـةـ لـلـمـدـنـيـةـ،ـ وـالـتـسـامـحـ.ـ وـهـنـاكـ نـسـخـةـ أـكـثـرـ تـطـوـرـاـ منـ هـذـهـ الـحـجـةـ تـلـجـأـ إـلـىـ «ـقـيـمـ حـضـارـيـةـ»ـ مـخـتـلـفـةـ.ـ وـلـقـدـ قـيلـ إـنـ الـتـعـدـيـةـ الـثـقـافـيـةـ تـمـثـلـ تـصـوـرـاـ غـرـبـيـاـ لـلـعـلـاقـةـ بـيـنـ الـفـردـ وـ ثـقـافـتـهـ،ـ أـوـ بـيـنـ الـأـفـرـادـ وـمـجـتمـعـهـمـ بـشـكـلـ أـكـثـرـ عـمـومـيـةـ.ـ أـمـاـ الـحـضـارـاتـ الـأـخـرـىـ فـلـهـاـ قـيمـ أـخـرىـ،ـ وـمـنـ ثـمـ طـرـقـ أـخـرـىـ لـلـتـعـالـمـ معـ قـضـائـاـ الـأـقـلـيـاتـ.ـ فـلـقـدـ قـيلـ عـلـىـ سـبـيلـ الـمـثـالـ إـنـ الـمـجـتمـعـاتـ الـآـسـيـوـيـةـ تـقـومـ عـلـىـ أـسـاسـ تـصـوـرـ «ـأـكـثـرـ اـشـتـراـكـيـةـ»ـ لـلـمـجـتمـعـ،ـ يـؤـكـدـ الـانـسـجـامـ وـالـامـتـشـالـ بـدـلـاـ مـنـ تـدـعـيمـ الـحـقـوقـ الـلـيـبرـالـيـةـ (ـهـيـ 1998ـ،ـ 2004ـ).ـ وـلـقـدـ أـثـيـرـتـ هـذـهـ الـقـضـائـاـ نـسـخـةـاـ نـسـخـةـ إـلـىـ الـمـنـطـلـقـاتـ الـإـسـلـامـيـةـ تـجـاهـ الـأـقـلـيـاتـ (ـانـظـرـ مـثـلـ يـوسـفـ،ـ الـعـامـ 2000ـ).

والـفـكـرـةـ الـتـيـ تـقـولـ إـنـ فـيـ اـسـتـطـاعـتـاـ أـنـ نـقـيمـ تـقـرـفـةـ وـاضـحةـ وـحـادـةـ بـيـنـ «ـقـيـمـ الـفـرـيـقـيـةـ»ـ وـ«ـقـيـمـ الـآـسـيـوـيـةـ»ـ أـوـ «ـقـيـمـ إـسـلـامـيـةـ»ـ سـتـكونـ مـأـلـوـفةـ بـالـنـسـبةـ إـلـىـ مـنـ يـتـبـعـ تـلـكـ الـمـنـاقـشـاتـ حـوـلـ عـالـمـيـةـ حـقـوقـ إـلـيـسـانـ (ـانـظـرـ مـثـلـ:ـ النـعـيمـ 1992ـ؛ـ باـورـ وـبـلـ 1999ـ،ـ وـدـ.ـ بلـ 1999ـ وـ2004ـ؛ـ تـايـلـورـ 1996ـ،ـ وـغـايـ 1999ـ).ـ وـأـنـاـ لـاـ أـوـدـ مـعـاـوـدـ سـرـدـ هـذـهـ الـمـنـاقـشـاتـ الطـوـلـيـةـ إـلـاـ لـكـيـ أـذـكـرـ أـنـهـ حـتـىـ لـوـ كـانـ هـنـاكـ مـعـنـىـ لـتـمـيـزـ مـنـظـورـ «ـفـرـديـ»ـ غـرـبـيـ،ـ وـمـنـظـورـ

اشتراكي أو مجتمعي آسيوي/إسلامي – وهو أمر مشكوك فيه – فإنه لن يلقي الضوء على الموضوع الذي نناقشه، فمطالب الحكم الذاتي للأقلية كثيراً ما يجري الدفاع عنها بالتحديد تحت اسم حماية المجتمعات، وذلك لتمكن أعضاء الجماعة من المحافظة على لغتهم وتقاليدهم الثقافية، وعبادة آلهتهم، واحترام الكبار والأجداد... إلخ. ويمكن للمرء أن يتوقع أن أي مجتمعي يزعم أنه يؤمن بأهمية تلك القيم سيساند ولا يعارض الحكم الذاتي للأقلية. ومحاولة دول ما بعد الاستعمار لفرض سياسات متمرزة أو متجانسة لبناء الأمة على سكانها المتوزعين والمختلفين على نحو عرقي وثقافي هو أمر يتناقض مع أي تصور مقبول عن المجتمعية، كما يتعارض مع التعددية الثقافية الليبرالية⁽⁹⁾.

وفضلاً عن ذلك، فإن هذه السياسات المتجانسة لدول ما بعد الاستعمار، بعيداً عن كونها تعكس القيم الكامنة للحضارات التاريخية، فهي تتناقض بوضوح مع التراث التاريخي لشعوب وثقافات آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. إن معظم الأنظمة السياسية التي سبقت الاستعمار الأوروبي لديها أنظمة معقدة للتسامح ما بين العرقيات والتعابير المشتركة. وكما يشار إليه غالباً، فإن الإمبراطورية العثمانية كانت أكثر تسامحاً لتنوعها الداخلي من أي من الإمبراطوريات الأوروبية في ذلك الوقت. إن السعي وراء التجانس العرقي الثقافي هو مشروع ما بعد الاستعمار، وليس تراثاً أو قيمة حضارية لما قبل الحادثة⁽¹⁰⁾.

إن محاولة توضيح أو تفسير مصير الأقليات العرقية الثقافية في دول ما بعد الاستعمار بالإشارة إلى مواقف ما قبل الحادثة أو قيمها الحضارية، ليست هي البداية أو نقطة الانطلاق. إن علينا أن نبحث في مكان آخر، وأحد الأماكن التي نبدأ بها هو استدعاء المصادر والشروط المسبقة للتعددية الثقافية الليبرالية في الغرب. والواقع أن هذه الظروف إنما تجدر على نحو غير مطرد في عالم ما بعد الاستعمار. دعوني أركز على خمسة موضوعات، بعضها يتداخل مع الموقف في أوروبا ما بعد الشيوعية، أما بعضها الآخر فهو خاص بآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

وسأبدأ بعاملين رئيسيين يسهلان قبول التعددية الثقافية الليبرالية من قبل الدول والجماعات المسيطرة في الغرب، أعني ضمانات حقوق الإنسان واللامان (انعدام الأمن القومي). في عالم ما بعد الاستعمار، مثلاً في أوروبا بعد الشيوعية، هناك صعوبات في كل منهما.

أولاً: ضمانات حقوق الإنسان

الخطورة التي نرى أنها مرتبطة بتبني التعددية الثقافية الليبرالية تعتمد، إلى حد ما، على تتابع حقوق الأقليات بالنسبة إلى موضوعات أوسع كتماسك الدولة وديمقراطيتها. في الغرب، مع الاستثناء المهم لإسبانيا، فإن بناء الدولة لكي تتکيف مع أقليات أرض الوطن الذي حدث بعد تطور مؤسسات الدولة الفاعلة، مع تراث راسخ للحدود الدستورية على الحكومة وحكم القانون، والسلطة القضائية المستقلة، وبيروقراطية محترفة ومعها الشرطة، وثقافة سياسية ديموقراطية، واقتصاد سوق مزدهر، على نحو ما لاحظت في الفصل الرابع، فإن وجود ذلك التراث الراسخ للدستورية الليبرالية كان أمراً ضرورياً للتعددية الثقافية الليبرالية التي ظهرت في الغرب. ولقد ألهمت الليبرالية وقيدت الأشكال المعاصرة للسياسات العرقية في الغرب، ولقد وفر ذلك إحساساً بالأمان لجميع المواطنين بأن النتائج سوف تعمل داخل حدود معروفة جيداً للديمقراطية وحقوق الإنسان، أيًا كانت الطريقة التي تحل بها الصراعات حول التعددية الثقافية.

ومع ذلك، ففي عالم ما بعد الاستعمار، كما هي الحال في دول ما بعد الشيوعية، كثيراً ما تطرح قضاياً أقليات أرض الوطن المطالبة بتعددية الدولة قبل تماسك مؤسسات الدولة التي تعمل جيداً، وقبل ظهور الثقافة السياسية الديمقراطية. وذلك يزيد بشكل كبير من المخاطر المصاحبة لتبني الحكم الذاتي الإقليمي. هناك ضمانات أقل بأن تمارس الأقليات التي منحت الحكم الذاتي سلطتها بطريقة تحترم حقوق الإنسان. وربما تستخدم سلطتها بدلاً من ذلك لخلق جزر من الطغيان المحلي، وتأسيس أنظمة حكم سلطوية تقوم على الأصولية الدينية أو عدم التسامح العرقي.

قد يمثل ذلك تهديداً لحقوق الإنسان للأفراد سواء داخل أو خارج جماعة الأقلية. أما بالنسبة إلى غير الأعضاء، فربما تحاول أقليات أرض الوطن مهاجمة حقوق ملكية «الدخلاء» الذين انتقلوا (ربما منذ عدة أجيال سابقة) إلى منطقة الأقلية، بالإضافة إلىأعضاء الجماعة المسيطرة في الدولة ككل (وعلى سبيل المثال أهل جاوة Javanese الذين هاجروا إلى أراضي الأقلية في بقية إندونيسيا). وفي غياب الثقافة السياسية وإطار عمل فعال لحقوق الإنسان، ربما يُسلب من هؤلاء الدخلاء ملكيتهم، ويفصلون من وظائفهم، ويحرمون من حقوق الإقامة، أو حتى يمكن أن يطرووا أو يقتلوا. باختصار، إن عملية الحكم الذاتي يمكن أن تكون حرفيًا مسألة حياة أو موت⁽¹¹⁾.

أما بالنسبة إلى أعضاء الجماعة ذاتها، فإن انتقال سلطات الحكم الذاتي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان داخل الجماعة - على سبيل المثال فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين (الرجل والمرأة) - والواقع أن «غوربريت ماهاجان» تذهب إلى أن الاختلاف الأساسي بين نقاش حقوق الأقلية في الهند وفي الغرب يتعلق بحماية الحقوق الفردية داخل الجماعات. ولقد ذكرت من قبل أن هدف التعددية الثقافية الليبرالية يمكن أن يتلخص في «المساواة بين الجماعات، والحرية داخل الجماعات». ولقد ذهبت غوربريت إلى أن قضايا التفاوت وعدم المساواة بين الجماعات ظهرت إلى السطح قبل وجود الحمايات الكافية للحقوق الفردية داخل الجماعات. أما في الغرب، في المقابل، فإن موضوع إعادة معالجة التفاوت واللامساواة بين الجماعة لم يظهر إلا بعد أن أخذت الحمايات القوية للحقوق الفردية مكانها بالفعل.

(ماهاجان 1998، ص 152 - 155؛ مقتبسة من جين 2005، ناندا 2003).

ثانياً: اللامان الإقليمي

عامل آخر يتعلق بالأمن الجغرافي السياسي هو أن معظم دول ما بعد الاستعمار لديها عدو أو أكثر على حدودها. ولا بد أن هؤلاء الجيران الأعداء يميلون إلى زعزعة استقرار الدولة، وأحد الأساليب المعروفة للقيام

بذلك هو تجنيد الأقليات داخل الدولة، وتشجيعها على القيام باحتجاجات تسهم في زعزعة الاستقرار، بل ربما القيام بالتمرد المسلح. وفي مثل هذا السياق من اللامان الإقليمي، ينظر إلى الأقليات على أنها طابور خامس محتمل، أو على أنها متوالئة مع الجيران الأعداء، كما ينظر إلى الحكم الذاتي لمثل هذه الأقليات على أنه تهديد للأمن القومي.

وكما لاحظت من قبل، فإن هذه الدينامية لم تعد تطبق على الأقليات القومية في الغرب، ويرجع ذلك إلى حماية مظلة الأمن الإقليمي التي ابتكرها حلف شمال الأطلنطي (الناتو NATO)، ولقد أدى ذلك دورا حاسما في إمكان تبني الفدرالية المتعددة القوميات. ومع ذلك ففي معظم عالم ما بعد الاستعمار تبقى العلاقات بين الدول والأقليات على درجة عالية من التأمين. وتظهر المخاوف الأمنية، في العديد من الحالات، من الاعتقاد بأن الولاء الرئيسي للأقلية إنما يكون للدولة القريبة المجاورة (ومن المحتمل أن تكون معادية) التي قد يتعاونون معها. ونحن نجد ذلك في الهند بالنسبة إلى الأقلية في كشمير (والأقلية المسلمة بصورة عامة أكثر)، وفي سريلانكا فيما يتعلق بالأقلية التاميلية Tamil. وفي أفغانستان بالنسبة إلى الأقلية الأوزبكية، وفي كمبوديا فيما يتعلق بالأقلية الفيتامية، وفي باكستان وبنغلاديش فيما يتعلق بالأقلية الهندوسية، وفي بنغلاديش بالنسبة إلى البحرة، وفي تاييلند بالنسبة إلى أهل الملايو، وفي فيتنام فيما يتعلق بالأقلية الصينية، وفي إيران وإسرائيل بالنسبة إلى الأقلية العربية، وفي إثيوبيا بالنسبة إلى الأقلية الصومالية، وهكذا. وفي العديد من تلك الحالات، كانت هناك سياسات لتشجيع أو إجبار الأقلية غير الموالية المزعومة للعودة إلى «وطنهم الأصلي».

وتظهر مشكلة أخرى عندما توجد جماعة قومية معينة في بلدان أو أكثر، تقسمها الحدود الدولية الحديثة، وربما كانت تحلم بإقامة (أو استعادة) دولة مشتركة. والحالة الكلاسيكية في الشرق الأوسط هي مشكلة «الأكراد»، المقسمين بين إيران، والعراق، وتركيا، وسوريا، الذين يتوقفون إلى إقامة كردستان مستقلة. وهناك موقف مشابه في آسيا يتعلق بالبلوش الموزعين بين إيران وباكستان وأفغانستان، والذين عبروا أحيانا

عن رغبتهم في قيام دولة مستقلة. وهناك بالطبع جماعات عرقية عديدة في أفريقيا قسمتها الحدود الدولية الحديثة، ولقد عبرت الكثير منها عن رغبتها في تشكيل دولة واحدة مثل، إيوبي Ewe (الم分成ة بين غانا وتوغو، وبنين)، أو الطوارق (الم分成ة بين مالي، والنيجر والجزائر) ⁽¹²⁾.

في كل من هذين السياقين، تخشى الدولة من أن الأقلية سوف تتعاون مع «أقاربها» عبر الحدود، سواء كانت دولة قريبة مجاورة أو جماعات قريبة مجاورة. لكن هناك طرفاً آخر من الممكن أن نشك بواسطتها في أن الأقليات تتعاون مع قوى خارجية معادية تهدد أمن الدولة. في بعض الحالات تكون هذه القوى الخارجية قوى إمبريالية سابقة (كما هي حال سكان جزر مولوكا في إندونيسيا ^(*)) الذين ينظرون إليهم الآن على أنهم مواطنون متعاونون مع الهولنديين، أو المونتفوارد، في فيتنام الذين ينظرون إليهم على أنهم متعاونون مع الفرنسيين أو الأمريكان). وينظر إلى الأقليات في حالات أخرى على أنهم متواطئون مع حركات دولية تهدد أمن الدولة. في الماضي كان الخوف يدور غالباً حول كون الأقليات جزءاً من مؤامرة شيوعية دولية تستهدف الإطاحة بالدول الرأسمالية ⁽¹³⁾. ومنذ فترة حديثة، استبدل ذلك بالخوف من أن تكون الأقليات جزءاً من حركة دولية للإسلاميين المتطرفين للإطاحة بالدول العلمانية. وعلى سبيل المثال، يقال إن الأقليات المسلمة في الهند (كشمیر)، إندونيسيا (آتشيه)، والفلبين (مينداناؤ)، أو إثيوبيا (الصوماليين) على اتصال بشبكات دولية مع جماعة الجهاد الإسلامية. وفي حالات أخرى تكون المخاوف حول قيام الأقليات بدور العملاء لرأسمال أجنبى، لإثارة التمرد للحصول على الموارد الطبيعية: يستخدم في بعض الأحيان لتحديد المشكلات الكامنة في بابوا الغريبة ^(**).

وفي جميع هذه الحالات ينظر إلى الأقليات (صواباً أو خطأ) كحلفاء أو متعاونين مع قوى خارجية تهدد الدولة الأكبر ⁽¹⁴⁾. وقد تظهر جماعات الأقلية تلك بالنسبة إلى الملاحظ الخارجي على أنها ضعيفة وهامشية

(*) مجموعة جزر في الجزء الشرقي من إندونيسيا بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت جزءاً منها [المترجم].

(**) بابوا الغريبة هي إحدى مقاطعات إندونيسيا.

وسلطتها ضئيلة ومواردها قليلة، بحيث لا تستطيع أن تتحدى الدولة. غير أن هذه الأقليات من وجهة نظر الدولة هي مجموعة من العمالء المحليين لقوى إقليمية أو دولية أكبر أو شبكات عمل قوية جداً، وتشكل تهديداً خطيراً للدولة⁽¹⁵⁾. ومن المحتمل أن تظهر هذه الدينامية حيالها كانت الدولة الضعيفة، وحيالها لا تكون هناك منظمات للأمن الإقليمي أو تكون غير فعالة.

ثالثاً: عدم الثقة بالمجتمع الدولي

هذا العاملان الأوليان - الخوف من أن تمثل حقوق الأقليات القوية تهديداً للأمن الشخصي للأفراد، ولأمن الدولة - موجودان كذلك في أوروبا ما بعد الشيوعية. بيد أن آفاق التعددية الثقافية الليبرالية، يقدّها بشكل ظاهر في دول ما بعد الاستعمار عامل ثالث لم يوجد في أوروبا ما بعد الشيوعية، وهو بالتحديد انعدام الثقة بالمنظمات الدولية التي تشجع حقوق الأقليات. فالعديد من الناس يشكّون ليس فقط في رسالة التعددية الثقافية الليبرالية، بل أيضاً في حامل الرسالة.

ومن المؤكّد أنه كثيرة ما استقررت بلدان ما بعد الشيوعية النظام الأبوى البطرياركي والمعايير المزدوجة للمنظمات الغربية التي تصر على حقوق الأقلية كشرط للانضمام مرة أخرى إلى أوروبا. لكنها لم تتشكل في أن هذه المنظمات في النهاية ملتزمة بحماية الاستقرار والتزايدة الإقليمية للدول الأعضاء، وكذلك البلدان المرشحة التي تسعى إلى الانضمام إلى هذه المنظمات. الواقع أن بلاد ما بعد الشيوعية سعت إلى الدخول إلى الاتحاد الأوروبي E.U وحلف الناتو NATO (حلف شمال الأطلنطي) بالتحديد كوسيلة لضمان استقرارها وأرضها.

ومع ذلك ففي كثير من دول عالم ما بعد الاستعمار كان هناك قليل من الثقة بأن يلتزم «المجتمع الدولي» بحماية استقرار وأرض الدول غير الغربية. بل على العكس، كان هناك اعتقاد شائع بأن المنظمات الدولية تدّول حقوق الأقلية على وجه التحديد لكي تقوم بزعزعة الاستقرار في بلدان معينة. ولقد كان هناك بصفة خاصة إيمان واسع الانتشار في كثير

من دول ما بعد الاستعمار بأن الرعاية الدولية لحقوق الأقليات هي - ببساطة - مكيدة أو مؤامرة من الغرب، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، لإضعاف وتقسيم دول ما بعد الاستعمار، وبصفة خاصة تلك التي ربما تشكل تحدياً للهيمنة الأمريكية. ولقد ذهب العديد من المثقفين في الصين، على سبيل المثال، إلى أن الخطاب الدولي لحقوق الأقليات هو مؤامرة دبرتها المخابرات الأمريكية CIA لتعريض الحركات الانفصالية بين اثنين من أكثر الجماعات العرقية القومية أهمية - التبتيون في الجنوب الغربي والأوغر المسلمين في الشمال الغربي - لكي تعمل على عزل الصين. وهناك نظرية مؤامرة مماثلة منتشرة في العالمين العربي والإسلامي، حيث يفترض أن الخطاب الدولي عن حقوق الأقليات يتوجه نحو إضعاف بلاد مثل العراق، وإيران، ومصر، وسوريا، وباكستان، وإندونيسيا عن طريق التحرير على التمرد و/أو الانفصال بين أقلياتها المتعددة⁽¹⁶⁾.

ومن الواضح أن هذا النوع من نظرية المؤامرة غير صحيح كفسير لأصول الموجة الساربة من المعايير الدولية لحقوق الأقليات. وكما أشرت فيما سبق، فإن اتجاه ما بعد تسعينيات القرن الماضي لتدويل العلاقات بين الأقليات والدولة قد تظهر تخوفاً من النتائج المزعزعة للاستقرار للحروب المدنية العرقية في البلقان والقوصان، وقد عزز تلك المخاوف الانهيار المريع للدولة في أماكن مثل رواندا والصومال. إن الاندفاع نحو التعرف على المعايير الدولية وأفضل ممارسات التعديل الثقافية إنماأتي بصفة عامة من الناس داخل الغرب الذين دعموا هذه الاصطلاحات داخل بلادهم، والذين اعتقادوا بإخلاص بأنها ناجحة (على نحو متواضع). لم يكن هدفهم هو إضعاف أو زعزعة دول ما بعد الاستعمار، بل تحديدا المساعدة في جعلها مستقرة وناجحة، عن طريق نشر نماذج للعلاقات بين الدول والأقلية التي نجحت في الغرب.

ومع ذلك، فقد ظلت نظريات المؤامرة هذه قوية في عالم ما بعد الاستعمار، ولقد أثارتها المعايير المزدوجة التي تبنتها القوى الغربية عند تطبيق معايير حقوق الأقليات. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، دانت العراق بشدة في عهد صدام حسين لسوء معاملة الأكراد، ومع ذلك فقد

العمخت عينيها عن سوء معاملة الأكراد في تركيا. والتفسير الواضح لهذا المعيار المزدوج هو أن العراق كان عدواً للولايات المتحدة، في حين كانت تركيا حليفاً عسكرياً وعضوواً في حلف الناتو. وفي مثل هذه الحالات فإن الإشارات إلى حقوق الأقليات كانت توظف كوسيلة لدعم سياسات القوى العظمى، ولا تعكس اهتماماً مخلصاً لحقوق الأقليات.

وهناك بالمثل إحساس واسع الانتشار في العالم الإسلامي بأن اهتمام الغرب بتحرير شرق تيمور (المسيحي) من انضمامه القسري إلى إندونيسيا (المسلمة) هو مجرد نفاق، إذا ما قورن بانعدام الاهتمام بتحرير الأقليات المسلمة التي انضمت إلى دول أخرى في انتهاك للقانون الدولي، كما هي الحال في كشمير أو فلسطين. وانشغال الغرب بما تعانيه الأقليات المسيحية في السودان (ذى الأغلبية المسلمة) يتعارض مع لامبالاة الغرب بما تعانيه الأقليات المسلمة في الفلبين أو روسيا (ذات الأغلبية المسيحية). إن الكتابات الشعبية والأكاديمية حول موضوعات الأقلية في عالم ما بعد الاستعمار تزخر بهذه الأمثلة للمعايير المزدوجة والتناقضات، والنتيجة هي النظر إلى الدعم الغربي لحقوق الأقليات كما لو لم تكن له أي شرعية أو مصداقية.

لكن إذا تحدثنا بطريقة أخرى قلنا إن دول ما بعد الاستعمار لم تكن تخشى فقط من أن الجيران الأعداء سوف يستخدمون المعايير الدولية لحقوق الأقليات وسيلة لزعزعة الاستقرار، لكنها تخشى كذلك من أن يستخدمها المجتمع الدولي نفسه بهذه الطريقة عندما تتجزأ دولة ما على تهديد الهيمنة الأمريكية/الغربية. وتشارك دول ما بعد الشيوعية في أوروبا في الخوف الأول نفسه، لكن مادامت تأمل وتتوقع أن تصبح جزءاً من القوة الغربية، الهيمنة فإنها لا تشارك في هذا الخوف الأخير.

إذن فقد كان التحدي الرئيسي هو كيف نتعامل مع الإحساس الشائع بأن الدعم الدولي لحقوق الأقليات هو ببساطة وسيلة لسياسات الجرافيك؟ وليس ذلك مشكلة تقتصر على موضوع حقوق الأقليات، فهناك شكاوى مماثلة ظهرت حول المعايير الغربية المزدوجة فيما يتعلق بحقوق الإنسان التقليدية، أو الديمقراطية. غير أن المنظمات الدولية

وما يتبعها من شبكات العمل السياسية استطاعت في مثل هذه الحالات أن تقنع قطاعات عريضة من الصفة والجمهور العام حول العالم بأن المثل العليا الكامنة لحقوق الإنسان والديمقراطية لها قيمة أصلية، حتى لو أن هذه المثل العليا كانت تُستدعي أحياناً بشكل غير مخلص أو بطريقة تتطوي على نفاق بواسطة ممثلي سياسيين معينين. ومن ثم فإن الاستجابة لاستخدام حقوق الإنسان من جانب القوى العظمى لا تكون بإضعاف الحماية الدولية، بل بالأحرى بمحاولة تقوية هذه الحماية وتعزيزها، أعني تطوير إجراءات محاباة أشد اتساقاً لمراقبة حماية حقوق الإنسان وتقييمها.

ومع ذلك ففي حالة حقوق الأقلية فإن الجهود التي تبذل لإقناع الناس في دول ما بعد الاستعمار بالمعارض الأصلية للمثل العليا للتعدي الثقافية الليبرالية كانت أقل نجاحاً. وكنتيجة لذلك، استجابة للتراكمات والمعايير المزدوجة، كان هناك اختلافاً عظماً حول ما إذا كان الهدف تقوية أو تخفيض الرقابة الدولية لحقوق الأقلية. فلو أن الحكومة الأمريكية طبّقت معايير مزدوجة بالنسبة إلى تركيا والعراق في موضوع الأكراد، فهل ينبغي أن تكون الاستجابة بإضعاف المساندة الدولية للحكم الذاتي لأكراد العراق، أو تقويتها لأكراد تركيا؟ وإن كانت هناك معايير مزدوجة في الاستجابة الدولية لسوء معاملة الأقليات في السودان والفلبين فهل يجب أن تكون الاستجابة بإضعاف المساندة الدولية للحكم الذاتي للأقليات المسيحية في السودان، أم تقوية المساندة الدولية للحكم الذاتي للأقليات المسلمة في الفلبين؟

افتراض كثيرون من مؤيدي حقوق الأقليات أن الهدف ينبغي أن يكون رفع المستوى، وليس الهبوط بالمستوى. وهذا ما أشرت إليه في الفصل الأول تحت اسم «ملء الإطار» بالنسبة إلى معايير حقوق الأقليات الدولية. لكن في غياب الإجماع على المزايا الأصلية للتعدي الثقافية الليبرالية، ومراعاة الخوف من استخدامها كأداة للسياسات الجغرافية، فإن رد الفعل الأكثر احتمالاً هو الهبوط بالمستوى. وعلى حين أن كثيراً من دول ما بعد الاستعمار مستاءة من المعايير المزدوجة التي تلاحظ في تطبيق معايير

حقوق الأقلية، فإن معظم هذه الدول قد يفضل أن يتعامل معها بإضعاف المساندة الدولية لحقوق الأقلية، وليس بتنويعها، أعني أنها تفضل تفريغ إطار حقوق الأقليات الدولية، لا ملأه.

ولقد فسرت هذه العناصر الثلاثة الأولى قدرًا كبيراً من مقاومة النماذج الليبرالية للتعددية الثقافية بين صفو الدول والجماعات المسيطرة في عالم ما بعد الاستعمار. حتى إذا كانت منجدبة نحو مبادئ التعددية الثقافية الليبرالية وقبلت الشرعية الفلسفية لبعض قضایا الأقليات، فربما تظل تقاومها بشدة على أساس أنها تشكل خطورة قوية في ظل ظروفها الخاصة. ففي حالة الأمان الإقليمي المحاط بأعداء مجاوريين وقوى دولية معادية، فمن الممكن أن تهدى ترتيبات الحكم الذاتي الأمن الأساسي للدولة. وفي غياب التماسك الديموقراطي، من الممكن أن تمثل ترتيبات الحكم الذاتي تهديداً لحياة وحرية المواطنين الأفراد الذين ينتسبون إلى الجماعة «الخاطئة». وفي ظل هذه الظروف، فإن الهدف المقصود من التعددية الثقافية - استبدال علاقات العداوة والاستبعاد غير المتحضرة بعلاقات أكثر إنصافاً للمواطنة الديموقراطية - الليبرالية - ربما يتم إفساده وتخربيه. والسياسات والمؤسسات المصممة لدعم المواطنة في الدول متعددة العرقيات قد يُسيطر عليها من قبل عناصر داخلية وخارجية تسعى إلى الإبقاء على علاقات العداوة والاستبعاد والمغالاة فيها.

ومع ذلك فإن معارضته للتعددية الثقافية الليبرالية لا تستمد ببساطة من هذه المخاطر العارضة لأمن الدولة ولحقوق الأفراد، فهناك عوامل أخرى أيضاً في عالم ما بعد الاستعمار تدعو إلى التساؤل حول المبررات المعيارية للتعددية الثقافية الليبرالية. والحقيقة أن بعض العوامل التي تجعل قضایا الأقليات في الغرب مشروعة لا تطبق بالقوة نفسها على أجزاء أخرى من العالم.

رابعاً: التراث الاستعماري للهيئات العرقية

العامل الرابع المهم الذي يؤثر في عالم ما بعد الاستعمار هو على وجه الدقة تراث النظام الاستعماري للعلاقات بين العرقيات. فقد كان الحكم الاستعماريون يتغوفون على نحو طبيعي من الجماعات الكبيرة عددياً

داخل مستعمراتهم، الذين يمثلون تهديداً عظيماً لحكمهم. ونتيجة لذلك كثيراً ما اختاروا تمييز أقليات داخل كل مستعمرة، لتجنيدتها على نحو غير مناسب في نظام التربية والتعليم الاستعماري، والنظام العسكري، وكذلك في النظام المدني. ولقد كان من المفترض أن تكون هذه الأقليات المتميزة أكثر ولاء للحكام الاستعماريين، لأنها إلى حد ما ربما تكون لها مخاوفها الخاصة تجاه الجماعات الأكبر. وهناك حالة كلاسيكية تخص أقلية التاميل في سريلانكا، التي كان البريطانيون يميزونها عن أغلبية السينهاليز Sinhalese (*).

ونتيجة لذلك، عندما تحقق الاستقلال، شعرت الجماعات الكبيرة في كثير من دول ما بعد الاستعمار بأنها هي من كانت ضحية للظلم التاريخي، وأن الأقليات كانت هي المستفيدة من هذا الظلم. ومن ثم فالعدالة لا تتطلب تقوية حقوق الأقليات، بل بالأحرى تقليصها⁽¹⁷⁾. بالفعل كان أحد أول الأعمال التي قامت بها «دولة سريلانكا» المستقلة هو تقليص حقوق الأقليات من أهل تاميل Tamil، مما أدى في النهاية إلى حرب أهلية.

وكما رأينا في الفصل السادس، وجدت ظاهرة مشابهة في كثير من دول ما بعد الاستعمار، حيث شعرت الأغلبية في الدول حديثة الاستقلال بأنها ضحية الظلم التاريخي على أيدي أقلياتها. وفي المقابل كانت الأقليات المطالبة بحقوق الأقليات في الغرب ضحية للظلم التاريخي على أيدي جماعات الأغلبية بشكل عام تقريباً، فلقتها التاريخية على سبيل المثال كتبتها الأغلبية المسيطرة، كما استغلت مواردها الطبيعية، وأيضاً قمعت أشكالها التقليدية للحكم الذاتي.. وهكذا. ومن ثم فإن مطلوبها المعاصر بالحكم الذاتي تسانده واقعة أنها كانت ضحية للظلم التاريخي على أيدي الأغلبية المسيطرة. ويمكن أن تُرى مطالب التعددية الثقافية في هذا السياق على أنها «تصحيح لخطأ تاريخي». ومع ذلك فكثراً ما تُرى مطالب الحكم الذاتي لأقليات معينة في دول ما بعد الاستعمار من وجهاً نظر جماعة الأغلبية كمواصلة للخطأ التاريخي واستمراره، مما يدعم مظالم المرحلة الاستعمارية التي تم تبنيها في الأصل لكتب جماعة الأغلبية⁽¹⁸⁾. وكما أن مطالب

(*) السينهاليزيون: هم شعب يؤلف الأغلبية العظمى من سكان سريلانكا (سيلان سابقاً). ويعتقد أن أسلافهم وفروا من الهند [المترجم].

«حقوق الأقلية» للبيض في جنوب أفريقيا لم يكن لها سوى صدى شعبي محدود، فقد لاقت مطالب الأقليات الأخرى المتميزة تاريخياً آذاناً صماءً.

خامساً: الديموغرافيا Demography (علم السكان)

يرتبط عامل آخر بديموغرافية التعدادية العرقية في الدول الغربية بالمقارنة بكثير من دول ما بعد الاستعمار. الواقع أنه في كل نظام ديمقراطي غربي يتضح أن هناك جماعة أغلبية مسيطرة هي التي تحكم الدولة، وتستخدم هذه السيطرة لنشر لغتها، وثقافتها، وهويتها. الواقع أن الدولة تسمى غالباً على اسم هذه الجماعة المسيطرة التي ملكت الدولة حرفيًا لنفسها.

وتفهم حقوق الأقلية في هذا السياق كوسائل لحماية الأقليات من الخطر الحاضر والواضح: خطر استخدام الأغلبية المسيطرة لسلطتها على الدولة لدمج الأقليات أو استبعادها. ومن الواضح أن الحكم الذاتي هو وسيلة مؤثرة وفعالة لحماية الأقليات من هذه الزاوية.

ومع ذلك، في كثير من دول ما بعد الاستعمار لم تكن هناك جماعة أغلبية. ففي كثير من البلاد الأفريقية - على سبيل المثال - لم تكن هناك جماعة عرقية تمثل أكثر من 20% أو 30% من عدد السكان. وفي هذا السياق قد يبدو أقل وضوحاً ما هي الأنواع المطلوبة من حقوق الأقليات. ومن المؤكد أن لأعضاء الجماعات العرقية المختلفة مصلحة مشروعة في أن ينالوا مشاركة عادلة في منافع الدولة ومواردها، لكن ربما لا يكون هناك خوف مماثل من تعرضها لمشروعات الدمج في المجموعة القومية المسيطرة. فإذا لم تكن هناك مجموعة واحدة قادرة على الاستيلاء على السلطة في الدولة، واستخدامها كأدلة لنشر لغتها الخاصة، وثقافتها، وهويتها، عندئذ لا تكون الأقليات في حاجة إلى حماية من خطر معين. وبهذا المعنى قد تقل دواعي المطالبة بالحكم الذاتي لحماية الأقليات من دولة مركبة غربية ثقافياً تسيطر عليها جماعة عرقية أخرى⁽¹⁹⁾.

فإذا ما جمعنا هذه العوامل معا، فينبغي ألا تندesh حين تفشل جل المحاولات التي بذلت لدعم أفضل الممارسات للتعددية الثقافية الغربية. إذ يفترض خطاب الغرب أن أقلية الأرض كانت من الناحية التاريخية تابعة لجماعة الأغلبية المسيطرة على الدولة، وأن التعددية الثقافية الليبرالية هي طريقة لمعالجة الخطأ التاريخي، وتأكيد أنه لن يتكرر مرة أخرى. ويفترض الخطاب الغربي أيضاً أن هذه القضية يمكن التفاوض حولها باعتبارها قضية سياسة محلية مستقلة عن أمن الدولة الإقليمي، وأننا يمكن أن نتوقع من محصلة هذه المفاوضات المحلية، بثقة، أن تعمل داخل إطار النزعة الدستورية للديمقراطية - الليبرالية، وبالتالي أن تسهم في عملية (المواطنة).

هذه الافتراضات نادراً ما تطبق خارج الأنظمة الديمقراطية الغربية المستقرة، وتقترب أمريكا اللاتينية من التوافق مع النموذج الغربي. فكما هي الحال مع الأقليات في الغرب، كان السكان الأصليون في أمريكا اللاتينية تابعين بوضوح لجماعة مسيطرة تاريخياً وتحكم في الدولة، ويمكن النظر إلى التعددية الثقافية كطريقة لعلاج هذا الظلم. وفضلاً عن ذلك، وأن السكان الأصليين ليس لهم دول قريبة أو طموحات انضمامية، يمكن تبني إصلاحات التعددية الثقافية كشأن من شؤون السياسة المحلية، من دون إثارة مخاوف الأمن الجغرافي السياسي. وهناك ثقة أكبر بأن المنظمات الدولية ليس هدفها زعزعة الأمن في هذه البلاد، فلن يدهشنا إذن أن يكون لانتشار التعددية الثقافية الليبرالية بعض احتمالات النجاح في المنطقة (20).

ومع ذلك، فالظروف مختلفة في معظم آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط أتم الاختلاف. ففي كثير من دول ما بعد الاستعمار لا توجد جماعة أغلبية مسيطرة تحكم الدولة وتحكم فيها، وحتى لو كان هناك مثل هذه الجماعة فإنها كثيراً ما ترى نفسها على أنها ضحية للظلم التاريخي على أيدي الأقلية المتميزة التي تتعاون مع قوى الاستعمار. وينظر إلى الحديث عن حقوق الأقلية على أنه استمرار لذلك الظلم التاريخي. وفضلاً عن ذلك، في ظروف اللا أمن الإقليمي وضعف مؤسسات الدولة، ينظر

إلى حقوق الأقليات على أنها تشكل تهديداً لكل من أمن الدولة وحقوق الأفراد، مما يقوض محاولات تأسيس روابط المواطنة. كما أن محاولة المجتمع الدولي لتدعم حقوق الأقليات كثيراً ما ينظر إليها على أنها أداء للسياسات الجغرافية التي يقصد بها دعم الهيمنة الغربية وإضعاف أي دولة تتحداها.

من أفضل الممارسات إلى المعايير والمقاييس

إذا رأينا هذه الظروف فلن يدهشنا أن نجد أن الجهد الذي بذلتها المنظمات الدولية لتعظيم أفضل الممارسات للتعددية الثقافية الليبرالية في دول ما بعد الاستعمار قد نالت قدرًا قليلاً من النجاح كما في دول ما بعد الشيوعية. بل إن الظروف في أفريقيا وأسيا والشرق الأوسط كانت أقل تبشيرًا بالتبني الطوعي لنماذج التعددية الثقافية الليبرالية من الظروف في وسط وشرق أوروبا.

إن المنظمات الدولية التي تسعى إلى التأثير في علاقات الدولة بالأقلية قد حاولت أن تضيف إلى منطلق أفضل الممارسات استراتيجيات أخرى أكثر تأثيراً قد بدأت تحديداً، كما فعلت المنظمات الأوروبية، مشروع تشكيل معايير ومقاييس قانونية وشبه قانونية من المتوقع أن توافق عليها جميع الدول.

وكم رأينا في السياق الأوروبي، فإن أي محاولة لتشكيل مقاييس ومعايير تواجه في الحال بمسألة الفئات. فهل كان الهدف هو تشكيل حقوق أقلية تطبق على جميع الأقليات الثقافية العرقية، أم تشكيل حقوق أقليات مستهدفة، تطبق على أنواع معينة من الأقليات، مثل السكان الأصليين، الأقليات القومية، المهاجرين أو الرعاة وهلم جرا؟

إن الغزوة الأولى لهذا المجال بواسطة الأمم المتحدة تعكس استراتيجية شاملة. فكما رأينا، فُسر البند رقم 27 لاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية في العام 1966، لكي يغطي جميع الأقليات العرقية الثقافية، سواءً أكانت جديدة أم قديمة، كبيرة أم صغيرة، مركزة أم مشتتة إقليمياً. ولهذا السبب تحديداً، أثبتت أنها لا تستطيع أن تعامل

مع المطالب المتميزة التي طالبت بها أقلية أرض الوطن التاريخية، التي كانت مطالبها تضرب بجذورها في وقائع الاستقرار التاريخي والتمرّز الإقليمي. لقد قررت المنظمات الأوروبيّة، استجابة لهذه المشكلة، في أوائل تسعينيات القرن الماضي أن تبني منظوراً موجهاً يركز على موضوعات أثارتها الأقلية القومية.

لقد تبنّت الأمم المتحدة استجابة مختلفة لقصور البند رقم 27. من ناحية حاولت إحياء الاستراتيجية العامة بمحاولات تقوية حق الفرد في الاستمتاع بثقافته؛ بحيث يشمل أيضاً بعض الحقوق الإيجابية للأقلية. وكان ذلك هو الهدف من إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية وعرقية ودينية ولغوية، والذي تبنّته الجمعية العمومية سنة 1992، ولجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في «تعليق عام على البند رقم 27» في العام 1994.

ومع ذلك فإن هذه التأكيدات والتوسّعات للمنظور العام تتضمّن فقط تغييرات طفيفة للمبادئ الأساسية للبند رقم 27، وتبقى صامدة بالنسبة إلى الموضوعات المتميزة المتعلقة بأقلية أرض الوطن، ومطالبها التي تضرب بجذورها في التاريخ والأرض.

وهكذا بدأت الأمم المتحدة في إعداد نسختها الخاصة من منظور الحقوق الموجهة، إلى جانب استراتيجيتها المستمرة للحقوق العامة. ومع ذلك فقد اختارت الأمم المتحدة أن تستهدف فئة مختلفة من السكان الأصليين. في بينما تستهدف المعايير الأوروبيّة الأقلية القومية، تستهدف معاييرُ الأمم المتحدة السكان الأصليين.. وذلك اخلاف مهم مع مضمون عميقة من أجل الانتشار العالمي للتعددية الثقافية الليبرالية، ونحن في حاجة إلى أن نفهم لماذا اختارت هذه الأهداف المختلفة.

والخطوة الأولى هي أن نوضح المصطلحات: ما هو على وجه الدقة الاختلاف بين «الأقلية القومية» و«السكان الأصليين»؟ لقد استخدمت هذه المصطلحات، مثل كثير من المصطلحات الأخرى، لتصنيف الجماعات العرقية الثقافية. إن المصطلحات «السكان الأصليين»، و«الأقلية القومية» تعريفات متعارضة وحدوداً غير واضحة. وهناك جوهر واضح نسبياً وغير

متـازـعـ عـلـيـهـ لـكـلـ فـئـةـ - وـهـوـ مـاـ قـدـ نـظـرـ إـلـيـهـ عـلـىـ أـنـهـ نـمـوذـجـ لـكـلـ نـوـعـ مـنـ الجـمـاعـاتـ، ثـمـ هـنـاكـ هـامـشـ أـكـثـرـ تـشـويـشـاـ حـيـثـ تـصـبـحـ مـحاـولـاتـ تـطـيـقـ المـصـطـلـحـ مـحـلـ نـزـاعـ.

لـوـ أـنـنـاـ رـكـنـاـ اـنـتـباـهـاـ عـلـىـ الـأـمـثـلـةـ الـجـوـهـرـيـةـ الـمـهـمـةـ لـوـجـدـنـاـ أـنـ مـصـطـلـحـاتـ مـثـلـ «ـالـسـكـانـ الـأـصـلـيـونـ»ـ وـ«ـالـأـقـلـيـاتـ الـقـومـيـةـ»ـ، تـدلـ عـلـىـ أـنـوـاعـ مـخـتـلـفـةـ تـامـاـ لـأـقـلـيـاتـ أـرـضـ الـوـطـنـ. ولـتـبـسـيـطـ أـكـثـرـ، فـقـدـ ظـهـرـ مـصـطـلـحـ «ـالـسـكـانـ الـأـصـلـيـونـ»ـ بـشـكـلـ أـسـاسـيـ فـيـ مـحـيـطـ دـوـلـ الـعـالـمـ الـجـدـيدـ الـاسـتـيـطـانـيـ، وـيـشـيرـ إـلـىـ السـلـالـاتـ الـتـيـ تـحدـرـتـ مـنـ السـكـانـ غـيـرـ الـأـوـرـوبـيـينـ الـأـصـلـيـونـ فـيـ أـرـاضـ استـعـمـرـتـهاـ وـاستـوطـنـتـهاـ قـوـيـةـ. ولـقـدـ كـانـ مـعـظـمـ الـعـمـلـ الـبـكـرـ فـيـ مـوـضـعـ السـكـانـ الـأـصـلـيـونـ فـيـ مـنـظـمةـ الـعـمـلـ الـدـوـلـيـةـ ILOـ وـالـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ UNـ، عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ، يـرـكـزـ عـلـىـ السـكـانـ «ـالـهـنـودـ»ـ فـيـ أـمـرـيـكاـ الـلـاتـيـنـيـةـ، وـفـيـ الـمـقـابـلـ إـنـ «ـالـأـقـلـيـاتـ الـقـومـيـةـ»ـ هـوـ مـصـطـلـحـ تـمـ اـخـتـرـاعـهـ فـيـ أـوـرـوبـاـ لـلـإـشـارـةـ إـلـىـ الـجـمـاعـاتـ الـأـوـرـوبـيـةـ الـخـاسـرـةـ مـنـ جـرـاءـ الـعـمـلـيـةـ الصـعـبـةـ الـمـتـقـلـبـةـ لـتـشـكـيلـ دـوـلـ الـأـوـرـوبـيـةـ عـبـرـ خـمـسـةـ قـرـونـ خـلـتـ، وـالـتـيـ اـنـتـهـتـ أـرـاضـيـهاـ إـلـىـ الـاـنـدـمـاجـ (ـالـكـلـيـ أـوـ الـجـزـئـيـ)ـ فـيـ دـوـلـ الـأـكـبـرـ الـتـيـ تـسـيـطـرـ عـلـيـهـ الشـعـوبـ الـأـوـرـوبـيـةـ الـمـجاـوـرـةـ. وـكـانـتـ الـأـقـلـيـاتـ الـقـومـيـةـ لـاعـبـاـ نـاشـطاـ فـيـ الـعـمـلـيـاتـ الـتـيـ تـحـولـ بـوـاسـطـتـهاـ مـاـ كـانـ مـشـوـشـاـ وـمـخـتـلـطاـ فـيـ الـفـتـرـةـ الـحـدـيـثـةـ الـمـبـكـرـةـ مـنـ إـمـبرـاطـورـيـاتـ وـمـمـالـكـ وـإـمـارـاتـ فـيـ أـوـرـوبـاـ، إـلـىـ دـوـلـةـ أـوـ إـلـىـ نـظـامـ حـدـيـثـ لـدـوـلـةـ الـقـومـيـةـ، وـلـكـنـهـ إـمـاـ أـنـهـ اـنـتـهـواـ بـلـاـ دـوـلـةـ خـاصـةـ بـهـمـ (ـأـعـنـيـ قـومـيـاتـ بـلـاـ دـوـلـةـ، مـثـلـ إـسـكـوـتـلـانـديـنـ أـوـ الشـيـشـانـيـنـ)،ـ إـمـاـ أـنـهـ اـنـتـهـواـ إـلـىـ الـجـانـبـ الـخـاطـئـ مـنـ الـحـدـودـ،ـ مـعـزـولـيـنـ بـذـلـكـ عـنـ شـرـكـائـهـ الـعـرـقـيـنـ فـيـ الـدـوـلـةـ الـقـرـيـةـ الـمـجاـوـرـةـ (ـمـثـلـ الـأـلـمـانـ الـعـرـقـيـنـ فـيـ إـيطـالـياـ أـوـ الـمـجـرـيـنـ فـيـ رـوـمـانـيـاـ).

وـتـلـكـ هـيـ الـحـالـاتـ الـجـوـهـرـيـةـ فـيـ هـاتـيـنـ الـفـئـتـيـنـ.ـ وـالـطـرـيـقـةـ الـأـوـلـيـةـ غـيـرـ النـاضـجـةـ لـلـتـميـزـ بـيـنـهـمـاـ هـيـ أـنـ نـقـولـ إـنـ الـأـقـلـيـاتـ الـقـومـيـةـ اـنـدـمـجـتـ فـيـ دـوـلـةـ أـكـبـرـ يـسـيـطـرـ عـلـيـهـ شـعـبـ أـوـرـوبـيـ مـجاـوـرـ،ـ فـيـ حـيـنـ أـنـ السـكـانـ الـأـصـلـيـونـ قـدـ اـسـتـعـمـرـوـاـ وـاسـتـقـرـوـاـ بـوـاسـطـةـ قـوـيـةـ أـوـرـوبـيـةـ اـسـتـعـمـارـيـةـ

بعيدة، لكن هناك طرقاً أخرى لتحديد الفرق بين هذين النوعين من الجماعات تتبع هذا الاختلاف التاريخي. فمن المقبول على نطاق واسع، على سبيل المثال، أن عملية إخضاع ودمج السكان الأصليين بواسطة المستعمرين الأوروبيين كانت أكثر وحشية وإزعاجاً من عملية إخضاع ودمج الأقليات القومية بواسطة مجتمعات مجاورة، وأن ذلك قد ترك السكان الأصليين أكثر ضعفاً وعرضة للخطر. وكثيراً ما يفترض أيضاً أن هناك اختلافاً «حضارياً» بين السكان الأصليين والأقليات القومية. ففي حين تشتراك الأقليات القومية بشكل نموذجي في نفس الهياكل أو البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحديثة (الحضارية أو الصناعية) مع الشعوب الأوروبية المجاورة، فكثيراً ما يفترض أن السكان الأصليين أبقوا على أساليب ما قبل الحداثة في الإنتاج الاقتصادي، وأنهم اعتمدوا أساساً على الزراعة والصيد كأسلوب حياة. و كنتيجة للاستيطان الاستعماري الواسع النطاق، كثيراً ما يفترض أيضاً أن السكان الأصليين قد استبعدوا إلى مناطق نائية ومعزولة، على عكس الأقليات القومية.

ومن ثم ففي الحالات الجوهرية، وفي الاستخدام اليومي، يشير المصطلحان إلى أنواع مختلفة أتم الاختلاف من الجماعات التي تضرب بجذورها في عمليات تاريخية مختلفة، كما تختلف في خصائصها المعاصرة، بما في ذلك نقاط ضعفها، ونمط إنتاجها، وموطنها الطبيعي.

وإذا ما فهمنا هذين المصطلحين على هذا النحو فإنهما معاً سيرتدان في أصولهما إلى عمليات تاريخية غربية مميزة. إن الأقليات القومية هي المتنازعة وهي في النهاية خاسرة في العملية البطئية لتكوين الدولة داخل قارة أوروبا ذاتها؛ كما أن السكان الأصليين هم ضحايا لبناء الدول الأوروبية الاستيطانية في العالم الجديد. ولهذا، لا يتضح ما إذا كان يمكن تطبيق أي من المصطلحين بطريقة مفيدة خارج أوروبا والعالم الجديد. الواقع أن بلاداً متعددة في أفريقيا وأسيا أصرت على أنه لا تطبق عليها أي من الفيتين⁽²¹⁾.

ومع ذلك ظلـاـنـاـ رـكـزـنـاـ عـلـىـ مـجـمـوعـةـ الـخـصـائـصـ الـمـعـاصـرـةـ الـتـيـ تمـيـزـ هـذـيـنـ النـوـعـيـنـ مـنـ الـجـمـاعـاتـ،ـ لـمـكـنـنـاـ عـنـدـئـلـ أـنـ نـجـدـ أـنـوـاعـاـ مـشـابـهـةـ فـيـ سـيـاقـاتـ أـخـرـىـ.ـ فـفـيـ اـسـتـطـاعـتـاـ،ـ عـلـىـ سـبـبـيـلـ الـمـثـالـ،ـ أـنـ نـجـدـ جـمـاعـاتـ فـيـ آـسـيـاـ أـوـ آـفـرـيـقـيـاـ تـشـارـكـ فـيـ الـضـعـفـ الـثـقـافـيـ،ـ وـفـيـ اـقـتصـادـ مـاـ قـبـلـ الـحـدـاثـةـ،ـ وـفـيـ بـعـدـ بـعـضـ السـكـانـ الـأـصـلـيـنـ فـيـ الـعـالـمـ الـجـدـيدـ،ـ حـتـىـ لـوـ لـمـ يـكـونـواـ رـعـاـيـاـ لـدـوـلـةـ أـورـوـبـيـةـ مـسـتوـطـنـةـ.ـ وـتـشـتـمـلـ هـذـهـ الـجـمـاعـاتـ عـلـىـ «ـقـبـائـلـ الـجـبـالـ»ـ وـ«ـشـعـوبـ الـغـابـاتـ»ـ وـ«ـالـرـعـاءـ»ـ.

وـبـالـمـثـلـ فـإـنـاـ نـسـتـطـيعـ أـنـ نـجـدـ جـمـاعـاتـ فـيـ الـعـدـيدـ مـنـ دـوـلـ مـاـ بـعـدـ الـاسـتـعـمـارـ تـشـبـهـ الـأـقـلـيـاتـ الـقـومـيـةـ الـأـورـوـبـيـةـ كـلـاعـبـ نـشـطـ،ـ لـكـنـهاـ سـرـعـانـ مـاـ تـخـسـرـ فـيـ قـضـيـاـ الـتـحرـرـ مـنـ الـاسـتـعـمـارـ وـتـشـكـيلـ دـوـلـةـ مـاـ بـعـدـ الـاسـتـعـمـارـ.ـ وـلـاـ بـدـ أـنـ يـشـمـلـ ذـلـكـ جـمـاعـاتـ مـثـلـ «ـالـتـامـيلـ Tamilsـ»ـ فـيـ سـرـيلـانـكـاـ،ـ وـأـهـلـ التـبـتـ فـيـ الصـينـ،ـ وـالـأـكـرـادـ فـيـ الـعـرـاقـ،ـ وـالـأـخـنـيـزـ فـيـ إـنـدـونـيـسـياـ،ـ وـالـأـورـمـوسـ وـالـتـيـغـرـايـانـ فـيـ إـثـيـوـبـياـ،ـ وـالـفـلـاسـطـيـنـيـنـ فـيـ إـسـرـائـيلـ.ـ فـهـمـ مـثـلـ الـأـقـلـيـاتـ الـقـومـيـةـ فـيـ أـورـوـبـاـ كـانـ لـدـيـهـمـ الـأـمـلـ فـيـ تـشـكـيلـ دـوـلـهـمـ الـخـاصـةـ فـيـ مـسـارـ التـحرـرـ مـنـ الـاسـتـعـمـارـ،ـ أـوـ أـنـ تـكـوـنـ لـدـيـهـمـ عـلـىـ الـأـقـلـ درـجـةـ مـنـ الـحـكـمـ الـذـاتـيـ،ـ وـرـبـمـاـ تـمـ وـعـدـهـمـ فـعـلـاـ بـالـحـكـمـ الـذـاتـيـ لـضـمـانـ تـعـاـونـهـمـ فـيـ الـصـرـاعـ مـنـ أـجـلـ التـحرـرـ مـنـ الـاسـتـعـمـارـ،ـ لـكـنـ اـنـتـهـيـ بـهـمـ الـأـمـرـ إـلـىـ أـنـ يـكـونـواـ جـمـاعـاتـ تـابـعـةـ لـجـمـاعـاتـ أـقـوـىـ دـاـخـلـ دـوـلـةـ أـكـبـرـ،ـ أـوـ أـنـ يـنـقـسـمـوـاـ بـيـنـ دـوـلـتـيـنـ أـوـ أـكـثـرـ مـنـ دـوـلـ مـاـ بـعـدـ الـاسـتـعـمـارـ.

وـلـذـلـكـ،ـ فـعـلـىـ حـيـنـ أـنـ التـميـزـ بـيـنـ السـكـانـ الـأـصـلـيـنـ وـالـأـقـلـيـاتـ الـقـومـيـةـ،ـ كـنـوـعـيـنـ مـخـلـفـيـنـ مـنـ أـقـلـيـاتـ أـرـضـ الـوـطـنـ،ـ لـهـ أـصـولـهـ فـيـ أـورـوـبـاـ وـفـيـ دـوـلـ الـأـورـوـبـيـةـ الـمـسـتوـطـنـةـ،ـ فـإـنـ هـنـاكـ طـرـقـاـ مـقـبـولـةـ لـاـمـتـداـدـ تـطـبـيقـهـ عـلـىـ الـعـالـمـ الـكـبـيرـ.

وـبـعـدـ أـنـ لـخـصـنـاـ التـفـرـقـةـ بـيـنـ نـوـعـيـنـ مـنـ الـجـمـاعـاتـ فـإـنـاـ نـسـتـطـيعـ الـآنـ أـنـ نـعـودـ إـلـىـ السـؤـالـ:ـ لـمـاـذـاـ اـسـتـهـدـفـ الـمـنـظـمـاتـ الـأـورـوـبـيـةـ الـأـقـلـيـاتـ الـقـومـيـةـ فـيـ حـيـنـ اـسـتـهـدـفـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ السـكـانـ الـأـصـلـيـنـ؟ـ وـالـإـجـابـةـ فـيـ الـحـالـةـ السـابـقـةـ،ـ عـلـىـ نـحـوـ مـاـ رـأـيـنـاـ فـيـ الـفـصـلـ السـابـقـ،ـ هـيـ أـنـ الـمـنـظـمـاتـ الـأـورـوـبـيـةـ رـأـتـ أـنـ الـأـقـلـيـاتـ الـقـومـيـةـ فـيـ أـورـوـبـاـ مـاـ بـعـدـ الشـيـوـعـيـةـ تـمـثـلـ تـهـديـداـ لـلـسـلـامـ

والامن العالميين، مع مخاطر لا تتعلق فقط بالعنف داخل الدولة، بل أيضاً بآثار قد تمتد لتزعزع المنطقة بأسرها. وعلى هذا الأساس أعلنت المنظمات الأوروبية أن معالجة قضايا الأقليات القومية كانت مسألة اهتمام دولي مشروع.

وعلى الرغم من ذلك، فقد رأينا في الأمم المتحدة تبريراً مختلفاً لتطوير الحقوق الموجهة⁽²²⁾. لم يكن هناك خوف مشابه من أن يشكل السكان الأصليون تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ذلك لأن السكان الأصليين من ناحية ليست لديهم دول قريبة في الجوار من الممكن أن تطلب منهم أن يصبحوا طابوراً خامساً، ومن ناحية أخرى لأنه ينظر إليهم بصفة عامة على أنهم يقعون خارج خطوط القتال الرئيسية للمنافسة داخل الدولة والسياسات الجغرافية السياسية. وعلى أي حال فإنهم كثيراً ما يكون عددهم قليلاً جداً أو أبعد ما يمكنون عن تشكيل تحالف مؤثر لسلطة الدولة. كما أن جزءاً من الصورة المألوفة للأقليات القومية هو أنهم لاعبون محتملون أو بيادق في السياسة الجغرافية الإقليمية، فإن جزءاً من الصورة المألوفة للسكان الأصليين، هي أنهم معزولون عن السياسة الجغرافية الإقليمية⁽²³⁾.

ومن ثم فتفسير استهداف السكان الأصليين لم يكن بأنهم تهديد للأمن الجغرافي السياسي، بل كان اهتماماً أكثر إنسانية لحماية جماعة ضعيفة بشكل محدد.

كما رأينا في الفصل الثاني، فإن التعبير الأول عن هذا الاهتمام، انعكس في مؤتمر منظمة العمل الدولية في العام 1957، وكان يتعدّد شكل الوصاية على نحو واضح، ويقوم على افتراض أن السكان الأصليين كانوا بالغي التخلف، غير قادرٍ على التعامل مع تحديات العالم الكبير. لقد كان اهتماماً إنسانياً مطرزاً بالازدراء الثقافي. غير أن النماذج الأكثر تعددية ثقافية لحقوق السكان الأصليين، التي ظهرت في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، رفضت المنظور الأبوبي، بينما ظلت تؤكد على خاصية الضعف المميز للسكان الأصليين تجاه مشاريع الدولة المفروضة للدمج والتنمية. إن تفسير هذا الضعف المتميز لم

يعد مصورا على نوافض وخصوص ثقافة السكان الأصليين، بل بالأحرى بالطريقة الوحشية التي مارستها الدول الأوروبية في استعمار السكان الأصليين واستيطانها بها . والطريقة التي سُلب بها السكان الأصليون واستعمارهم وتشتيتهم باسم «التنمية القومية» أصبحت تمثل إحراجا كبيرا ليس فقط للدولة، لكن أيضا للمنظمات الدولية التي كانت تدعم مشروعات التنمية هذه⁽²⁴⁾.

ونحن نحتاج، كما أشرت في الفصل الرابع، إلى أن نفهم هذه الأفكار الجديدة عن حقوق السكان الأصليين كمرحلة ثالثة من مراحل صراع حقوق الإنسان فيما بعد الحرب ضد الهيراركيات العرقية والعنصرية، المبنية على صراعات سابقة (للقضاء على الاستعمار) والتمييز العنصري. الأفكار التي قدمتها حركة «قوى الحمراء» التي ظهرت في الولايات المتحدة في ستينيات القرن الماضي (وحركات السكان الأصليين المشابهة في بلاد العالم الجديد الأخرى) قد استلهمت بوضوح من هذه الصراعات المبكرة، واعتمدت على خطاب كل من التخلص من الاستعمار ومعاداة العنصرية. وعندما اعتمد المجتمع الدولي في البداية على مبدأ التخلص من الاستعمار فإنه طبق هذا المبدأ فقط على المستعمرات الخارجية فيما وراء البحار، وليس على السكان الأصليين الذين استعمروهم دول الاستيطان الأوروبية في العالم الجديد. غير أن في ذلك تناقضا واضحا، من منظور أخلاقي. والواقع أنه بالنظر إلى أن السكان الأصليين كانوا يخضعون ليس فقط لغزو الإمبريالي (كما هي الحال في مستعمرات أفريقيا وأسيا)، بل أيضا للاستيطان الاستعماري، ففي استطاعة المرء أن يذهب إلى أنهم كانوا يتعرضون لظلم أفدح من الاستعمار أكثر مما تعاني منه المستعمرات فيما وراء البحار. وعلى أي حال، فلا يكاد المجتمع الدولي قبل مبادئ القضاء على الاستعمار والتمييز العنصري في الخارج، حتى يصبح من الصعب أن ننكر مطالب السكان الأصليين في مسألة الظلم التاريخي، أو ننكر ملاءمة شكل ما من أشكال التخلص من الاستعمار (الداخلي).

ومن ثم فإن الاهتمام والمساندة الدوليين لحقوق السكان الأصليين يعكسان خليطاً من الدوافع، معتمدين على حجج أخلاقية قوية عن ظلم الاستعمار والتفرقة العنصرية، مصحوبة بأفكار أبوية متباطئة عن الضعف المتميز للثقافات «المتخلفة». لكن أيها ما كان خليط المبررات، فمن الواضح أنه دافع مختلف عن ذلك الدافع الذي يدعم استهداف حقوق الأقليات القومية في أوروبا. فالأقليات القومية استهدفت لأسباب تتعلق بالأمن الجغرافي السياسي. أما استهداف السكان الأصليين فقد حدث لأسباب أخلاقية وإنسانية تتعلق بالظلم التاريخي وحماية الضعفاء⁽²⁵⁾.

وكل مجموعة من هذه الأسباب هي أسباب مشروعة تماماً، يعتمد عليها في مشروع تطوير الحقوق الموجهة. لكن لكل منها جانب قصور تتطلب منها أن تكون على وعي بها. فحقيقة أن معايير الأمم المتحدة لحقوق السكان الأصليين تقوم على اهتمامات إنسانية بدلًا من الأمن الجغرافي السياسي هي مصدر قوة وضعف في آن واحد. فعلى الجانب الإيجابي فإن غياب (أو على الأقل ضعف) قضايا الأمن الجغرافي السياسي قد جعل التقدم الجاد في تطوير معايير قوية لحقوق الأقليات أمراً أكثر سهولة⁽²⁶⁾. وكما رأينا في الفصل السادس، فقد ثبت أن ذلك التقدم مستحيل في سياق الأقليات القومية الأوروبية. فمخاوف الأمن الجغرافي السياسي الأساسية التي قادت المنظمات الأوروبية إلى استهداف الأقليات القومية قد منعت أيضاً هذه المنظمات من التعامل مع الموضوعات المتميزة التي أثارتها الأقليات القومية، لاسيما قضاياها المتعلقة بالتاريخ والأرض. ونتيجة لذلك فإن المقاييس الأوروبية مستهدفة من حيث الشكل، لكنها عامة من حيث المضمون، ويسبب هذا التناقض فإن مشروع تطوير الحقوق الموجهة إلى الأقليات القومية كملحق لحقوق الأقليات العامة معرض لخطر الانهيار.

من الواضح أن معايير الأمم المتحدة لحقوق السكان الأصليين تخاطب الحاجات والتحديات الخاصة بالسكان الأصليين. فهي تستهدف من حيث الشكل والمضمون. وتركز بدقة على الموضوعات المتميزة التي تشيرها حقيقة أن السكان الأصليين يعرفون أنفسهم بعلاقتهم بأرضهم التاريخية،

ويعبـون عن رغبة قوية في الاحتفاظ أو استعادة السيطرة السياسية على أنفسـهم، وعلى مؤسسـاتهم، وعلى أراضـيهـم. والواقع أن جميع الوسائل الدولية التي تتعلق بالسكان الأصـليـين أعلـنتـها احـترـامـ وتقـديرـ هذه الصلة بين السـكـانـ الأـصـلـيـينـ وأـرضـهـمـ التـارـيـخـيـةـ.

والواقع أن هذه المقـايـيسـ والمعـايـيرـ الدـولـيـةـ المـطـوـرـةـ لـحقـوقـ السـكـانـ الأـصـلـيـينـ قـوـيـةـ جـداـ بـالـفـعـلـ، عـنـدـمـاـ تـكـوـنـ عـالـيـةـ الطـمـوـحـ، فـيـ حـينـ أـنـ المقـايـيسـ الأـورـوـبـيـةـ تـبـدـأـ مـنـ حـقـ الفـردـ فـيـ الـاسـتـمـتـاعـ بـثـقـافـتهـ، الـوارـدـ فـيـ الـبـنـدـ 27ـ، فـإـنـ مـعـايـيرـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـالـسـكـانـ الأـصـلـيـينـ تـبـدـأـ مـنـ النـسـخـةـ المـعـدـلـةـ: الـحـقـ فـيـ تـقـرـيرـ المـصـيرـ فـيـ الـبـنـدـ رقمـ 1ـ. وـتـضـمـنـ مـسـوـدـةـ الـعـامـ 1993ـ لـإـعـلـانـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـحقـوقـ السـكـانـ الأـصـلـيـينـ، عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ، الـبـنـودـ الـآـتـيـةـ:

الـبـنـدـ رقمـ 3ـ: لـالـسـكـانـ الأـصـلـيـينـ الـحـقـ فـيـ تـقـرـيرـ المـصـيرـ. وبـمـوجـبـ هـذـاـ الـحـقـ، فـإـنـهـمـ يـقـومـونـ، بـحـرـيـةـ، بـتـقـرـيرـ حـالـتـهـمـ أوـ مـكـانـتـهـمـ السـيـاسـيـةـ، وـيـسـعـونـ بـحـرـيـةـ إـلـىـ تـمـيـتـهـمـ الـاقـتصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـالـثـقـافـيـةـ.

الـبـنـدـ رقمـ 15ـ: لـالـسـكـانـ الأـصـلـيـينـ الـحـقـ فـيـ تـأـسـيـسـ إـدـارـةـ أـنـظـمـتـهـمـ وـمـؤـسـسـاتـهـمـ التـرـيـوـيـةـ الـتـيـ تـقـدـمـ الـتـعـلـيمـ بـلـفـتـمـ الـخـاصـةـ؛ وـبـطـرـيـقـةـ مـنـاسـبـةـ لـمـناـهـجـهـمـ الـثـقـافـيـةـ فـيـ التـرـيـةـ وـالـتـعـلـيمـ.

الـبـنـدـ رقمـ 26ـ: لـالـسـكـانـ الأـصـلـيـينـ الـحـقـ فـيـ اـمـتـلـاكـ، وـتـطـوـيرـ، إـدـارـةـ، وـاستـخـدـامـ الـأـرـاضـيـ وـالـأـقـالـيـمـ...ـ الـتـيـ كـانـواـ يـمـلـكـونـهـاـ تـقـليـديـاـ أوـ كـانـواـ يـشـغـلـونـهـاـ أوـ يـسـتـخـدـمـونـهـاـ.ـ وـيـشـتـملـ ذـلـكـ عـلـىـ الـحـقـ فـيـ الـاعـتـرـافـ الـكـامـلـ بـقـوـائـنـهـمـ وـعـادـاتـهـمـ وـأـعـرـافـهـمـ، وـمـؤـسـسـاتـهـمـ وـنـظـمـهـمـ الـخـاصـةـ بـمـلـكـيـةـ الـأـرـضـ لـتـطـوـيرـ إـدـارـةـ الـمـوـارـدـ.

الـبـنـدـ رقمـ 31ـ: لـالـسـكـانـ الأـصـلـيـينـ، كـشـكـلـ مـحدـدـ مـنـ مـمارـسـةـ حقـهـمـ فـيـ تـقـرـيرـ المـصـيرـ، الـحـقـ فـيـ الـحـكـمـ الـذـاتـيـ فـيـ الـمـسـائـلـ الـتـيـ تـعـلـقـ بـشـؤـونـهـمـ الدـاخـلـيـةـ.

الـبـنـدـ رقمـ 33ـ: لـالـسـكـانـ الأـصـلـيـينـ الـحـقـ فـيـ تـدـعـيمـ، وـتـطـوـيرـ وـصـيـانـةـ بـنـاهـمـ الـمـؤـسـسـاتـيـةـ وـتـقـالـيـدـهـمـ الـقـضـائـيـةـ الـمـتـمـيـزةـ، وـأـعـرـافـهـمـ، وـإـجـرـاءـاتـهـمـ وـمـمـارـسـاتـهـمـ، بـمـاـ يـتـفـقـ مـعـ مـعـايـيرـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ الـمـعـرـفـ بـهـاـ عـالـيـاـ⁽²⁷⁾.

وباختصار تعتبر مسودة الإعلان بحقوق السكان الأصليين في أرضهم ومواردهم، فضلاً عن حقوقهم في الإدارة الذاتية لمؤسساتهم القانونية والسياسية والثقافية. وعلى الرغم من أن هذه البنود قد تم تقديمها كحد أدنى من المعايير التي تلزم جميع البلدان بالوفاء بها، فإنها في الواقع قريبة جداً من أفضل الممارسات للأنظمة الديمقراطية الغربية فيما يتعلق بالسكان الأصليين.

إن مسودة الإعلان لاتزال مجرد مسودة، لكن كما أثرتُ فيما سبق، فإن أفكارها المحورية قد جمعت بواسطة أعضاء متوزعين داخل نظام الأمم المتحدة، وقد تم تشكيل أفكار مشابهة بواسطة منظمة العمل الدولية ILO، وفي مسودة الإعلان حول السكان الأصليين في منظمة الولايات الأمريكية⁽²⁸⁾. لذا فإن هذه الأفكار يجري تداولها على نطاق واسع من خلال المنظمات الدولية وشبكات عمل سياسة عالمية، وكما سبق أن رأينا، فإن لديها تأثيراً واضحاً، خاصة في أمريكا اللاتينية⁽²⁹⁾.

وبهذه الطريقة، فإن معايير الأمم المتحدة المستهدفة للسكان الأصليين يمكن أن تُرى على أنها حققت نجاحاً أصيلاً. فهي تناطح الحاجات المتميزة للسكان الأصليين بطريقة مختلفة عن المقاييس الأوروبية المستهدفة للأقليات القومية، وبالتالي تقدم الدليل على أن الاستراتيجية الأساسية لتطوير مقاييس موجهة هي استراتيجية شرعية وربما تكون مؤثرة. والواقع أن كثيراً من الشرائح والمحللين قد أشاروا إلى ظهور حقوق السكان الأصليين الدولية بوصفها واحدة من الأمثلة القليلة الناجحة لاستخدام القانون الدولي كأدلة لـ«العولمة المضادة للهيمنة» (انظر فولك، العام 1999 و2000).

إن المسار الموجه للسكان الأصليين يقوم على دوافع إنسانية، وليس أمنية، وهو ما جعل هذا التقدم المذهل أمراً ممكناً. ومع ذلك، فإن قرار التحول من تركيز يلهمه الأمان على الأقليات القومية إلى تركيز إنساني على السكان الأصليين له أيضاً جوانب من القصور. أحدها أنه يتركنا بلا مقاييس قانونية عالمية تناطح الاحتياجات والتحديات المتميزة التي أظهرتها الأقليات القومية في عالم ما بعد الاستعمار. ومع ذلك، فإن

ما يمثل خطراً كبيراً على السلام، الأمن، حقوق الإنسان، والتنمية في معظم عالم ما بعد الاستعمار هو تحديداً الصراعات التي تكون الجماعات العرقية القومية أو جماعات الأقليات القومية طرفاً فيها. إن الصراعات العرقية السياسية لجماعات مثل التاميل والأكراد والكمبوديين والأوروموز Oromos هي التي شكلت تهديداً محتملاً للسلام والاستقرار الإقليميين، ولن يكون صراعات الرعاعة وسكان الغابات.

وربما كانت إحدى الاستجابات المحتتملة لهذه الفجوة إلهاق معايير الأمم المتحدة الموجودة عن السكان الأصليين بمجموعة أخرى من المعايير الموجهة إلى الأقليات القومية، أي تشكيل نسخة عالمية من اتفاقية المجلس الأوروبي الإطارية لحماية الأقليات القومية. وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن هذا النوع من الاستهداف المتعدد سوف يعكس منطق التعددية الثقافية الليبرالية، الذي يتضمن مساحة من المسارات القانونية المختلفة على مستوى الجماعة، بما فيها من مسارات تمميزة للأقليات القومية والسكان الأصليين.

ولسوء الطالع، فإن هذا في أفضل الأحوال هدف طويل المدى للغاية. أما آفاق تطوير معايير عالمية للأقليات القومية فهي غير موجودة في المستقبل المنظور، بسبب جميع الأسباب التي سبق أن ناقشناها. ولقد تراجع الغرب عن تشكيل تلك المعايير في السياق الأوروبي، وليس ثمة مساندة في الأمم المتحدة أو في أي منظمة إقليمية لقيام بمثل هذا المشروع. والمحاولة الوحيدة التي أعرفها لتشكيل تلك المقاييس على مستوى عالمي - أعني مسودة اتفاقية الحكم الذاتي من خلال الإدارة الذاتية المقدمة من ليختنشتاين^(*) للأمم المتحدة العام 1994 - لم تُناقش جدياً على الإطلاق أو حتى توضع في الاعتبار⁽³⁰⁾. ولذلك فمن غير المحتمل أن يتغير إطار العمل الحالي في الأمم المتحدة، والذي يتبنى المعايير الموجهة للسكان الأصليين وليس للأقليات القومية.

لقد كان غياب الحماية الموجهة للأقليات القومية، بالنسبة إلى بعض المحللين، ثغرة مؤسفة في المنظور السائد للأمم المتحدة، لكنها لا تشك في مدى مشروعية المعايير الموجهة للسكان الأصليين. وينبغي علينا أن

(*) ليختنشتاين Liechtenstein: إمارة دستورية مستقلة في أوروبا الوسطى، وتعتبر أصغر دولة في العالم، لغتها الألمانية [المترجم].

نقوم بخطوة إلى الأمام بمقدار ما نستطيع، وإذا كانت الظروف الحالية لا تسمح إلا بالتقدم في مسار السكان الأصليين، فإن علينا أن نتقدم هنا إلى الأمام، ولا ننتظر حتى نستطيع التقدم إلى الأمام في جميع المسارات الموجهة للمكنة في وقت واحد.

غير أن المسألة فيرأي أكثر تعقيدا، فالتفرقـة الحادة في الوضع القانوني بين السكان الأصليين والأقليات القومية تخلق عددا من المفارقات والتأثيرات الضارة التي ربما تقضـي على استقرار مسار السكان الأصليين ذاته. وربما تكون الطريقة الوحيدة لمحافظة على نظام لحقوق السكان الأصليين هي أن نجد كذلك طريقة لتطوير المعايير الموجهة للأقليات القومية.

ولكي نفهم المشكلة هنا، فإنـنا نحتاج إلى أن نذكر كيف تتلاءم فئة السكان الأصليين داخل النماذج الأوسع من التعددية الثقافية الليبرالية في الغرب. وكما سبق أن أشرت، فإنـ كلا من السكان الأصليين والأقليات القومية يتم الاعتراف بهـم والتعامل معـهم كـأقليات أرض الوطن في معظم الديمقراطيات الغربية. وهناك اختلافـات اجتماعية وتاريخـية مهمة بين نوعـي أقليات أرض الوطن، وهي تجلـب معـها تداعـيات قانونـية في معظم البلاد الغربية، لكنـ من المهم ألا نغفلـ الخصائص المشتركة بينـهما. فـكلا النوعـين من الجمـاعات يـعامل على أنهـ أقليات أرض الوطن، وكـلاهما منـعـ الحكمـ الذاتـي الإقـليمـي داخلـ الأـنظـمة الـديـمـوقـراـطـية الليـبرـالـية الغربيةـ. ومنـ هـذهـ الزـاويةـ فـهـماـ يـتمـيزـانـ عنـ الأـقـليـاتـ «ـالـجـديـدةـ»ـ التـيـ تـتأـلـفـ منـ المـهـاجـرـينـ وـالـعـمـالـ الزـائـرـينـ وـالـلـاجـئـينـ. وـمـنـ مـنـظـورـ نـظـرـيةـ وـمـمارـسةـ التـعدـديـةـ الثـقـافـيـةـ الليـبرـالـيـةـ فـيـ الغـربـ، فـإـنـ السـكـانـ الأـصـلـيـينـ وـالـأـقـليـاتـ الـقـومـيـةـ يـنـتـمـونـ مـعـاـ كـأـقـليـاتـ أـرـضـ الوـطـنـ ذاتـ حـكـمـ الذـاتـيـ، إـلـىـ فـئـةـ مـخـتـلـفةـ عنـ الأـقـليـاتـ الجـديـدةـ.

وـمعـ ذـلـكـ، فـفـيـ الخطـابـ الدـولـيـ الـذـيـ ظـهـرـ، كـانـ الـخـصـائـصـ المشـترـكةـ الـمـهـمـةـ بـيـنـ السـكـانـ الأـصـلـيـينـ وـالـأـقـليـاتـ الـقـومـيـةـ غـامـضـةـ، وـخـلـقـتـ فـجـوةـ مـصـطـنـعـةـ بـيـنـ حـقـوقـ السـكـانـ الأـصـلـيـينـ وـأـقـليـاتـ أـرـضـ الوـطـنـ الأـخـرىـ. وـفـيـ أـوـلـ الـأـمـرـ كـانـ هـنـاكـ تـبـرـيرـ أـخـلـاقـيـ مـفـهـومـ لـهـذاـ الـاتـجـاهـ. وـكـماـ رـأـيـناـ، فـإـنـ

قهر المستعمرات الأوروبيين للسكان الأصليين كان عملية أشد وحشية وتدميرا من قهر المجتمعات الأوروبية المجاورة للأقليات القومية، مما ترك السكان الأصليين أكثر ضعفا، وبالتالي في حاجة ملحة أكثر إلى الحماية الدولية. ونتيجة لذلك كانت هناك حجة أخلاقية مقبولة لإعطاء الأولوية للسكان الأصليين على حساب الأقليات القومية في توثيق حقوق الحكم الذاتي في القانون الدولي، وحتى إذا كانت الحجج المعايير الأساسية للحكم الذاتي تطبق على الاثنين⁽³¹⁾.

ومع ذلك، فإن ما بدأ كاختلاف في الأهمية والأولوية النسبية بين قضايا السكان الأصليين والأقليات القومية قد تطور إلى تتصدع كاملا تقريبا بين الاثنين على مستوى القانون الدولي. من خلال مدى واسع من الوثائق والإعلانات الدولية، فصلت شعوب السكان الأصليين عن أقليات أرض الوطن الأخرى، واقتصرت مطالب الأرض والحكم الذاتي على الأولى. وفي المقابل فإن الأقليات القومية قد جمعت مع أقليات جديدة ولم تمنح سوى حقوق الأقليات العامة، في تجاهل لحاجاتها وطموحاتها المتميزة والمرتبطة بالاستقرار التاريخي والمركز الإقليمي. ونتيجة لذلك فإن التمييز بين السكان الأصليين وأقليات أرض الوطن الأخرى قد تطلب اهتماما وصرامة داخل القانون الدولي كانوا مفقودين تماما في نظرية وممارسة التعددية الثقافية الليبرالية.

هذه المحاولة لإيجاد تفرقة حادة في القانون الدولي بين السكان الأصليين والأقليات القومية تثير عددا من الأسئلة الصعبة. فهي تخلق:
1 - تناقضات أخلاقية، 2 - إرباكا مفاهيميا، 3 - ديناميات سياسية غير مستقرة. ودعونا نشرح هذه النقاط.

إن التفرقة الحادة في الحقوق بين النوعين من الجماعات متناقضه أخلاقيا، لأنه أيا كانت الحجج الموجدة للاعتراف بحقوق الحكم الذاتي للسكان الأصليين فإنها تتطرق أيضا على مطالب الحكم الذاتي لجماعات الأرض الضعيفة الأخرى والمظلومة تاريخيا. وفي بحث مثير للاهتمام، قارنت ميريام أوكرمان مطالب السكان الأصليين بتلك المطالبات المتعلقة بالأقليات القومية في بلاد ما بعد الشيوعية، ولاحظت التشابهات القوية

في الأهداف والمبررات الأساسية، كما أوضحت أن «السكان الأصليين والأقليات [القومية] في وسط وشرق أوروبا تشتراك في هدف المحافظة على ثقافتهم المتميزة، وتبرر مطالبها للحقوق المختلفة على مستوى الجماعة بالدعوى المشابهة للحكم الذاتي، والمساواة، والتعدد الثقافي، والتاريخ والضعف» (ميريام أوكرمان، 2000، ص 1045).

والواقع أن ذلك واضح من تفسيرات وبريرات الأمم المتحدة نفسها لمسار السكان الأصليين المستهدف. لقد طلب من كل من مقعد جماعة العمل من أجل الأقليات في الأمم المتحدة (أسيبورن إيدي) ومقدع جماعة العمل لتعداد السكان الأصليين (إيريكا آيرين دايس) أن يكتبا ملحوظة عن فهمهما للفرق بين السكان الأصليين والأقليات. (إيدي ودايس، 2000). في محاولة لتفصيل أحقيبة شعوب السكان الأصليين أكثر من تلك المتوافرة لجميع الأقليات بنص البند 27 العام، فإن المقدعين يتعرفان على الاختلافات الثلاثة الأساسية الآتية:

أ - في حين تسعى الأقليات إلى الدمج المؤسستي، يسعى السكان الأصليون يسعون إلى الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال المؤسستي.

ب - بينما تسعى الأقليات إلى الاحتفاظ بالحقوق الفردية، فإن السكان الأصليون إلى الحقوق جماعية الممارسة.

ج - في حين تسعى الأقليات إلى عدم التفرقة، يسعى السكان الأصليون إلى الحكم الذاتي.

وهذه كلها اختلافات مهمة بين السكان الأصليين وجماعات الارض، كالهاجرين، ولكنها لا تميز السكان الأصليين عن الأقليات القومية. من جميع النواحي تقع الأقليات القومية في الجانب نفسه من المعادلة الذي يقع فيه السكان الأصليون.

وفي وثيقة سابقة أعدت لجماعة العمل لتعداد السكان الأصليين، قدمت داس تقريرا مختلفا بعض الشيء (دايس، 1996). فقد بدأت بالقول إن السمة الحاسمة التي يتميز بها السكان الأصليون، بالمقارنة بالأقليات بشكل عام، هي تعلقهم القوي بالمنطقة التقليدية التي ينظرون إليها على

أنها أرضهم أو وطنهم التاريخي. وكما تقول دايس: «إن تعلقهم بأرض الوطن يحدد برغم ذلك هوية وسلامة جماعة السكان الأصليين، اجتماعياً وثقافياً. وقد يوحى ذلك بتعريف ضيق جداً غير أنه دقيق لـ«السكان الأصليين» وكافٍ لكي يطبق على أي موقف حيث تكون المشكلة هي تمييز السكان الأصليين عن الطبقة الأكبر من الأقلية» (دايس، 1996، الفقرة 39). بيّد أن هذا المقياس - «التعلق بأرض الوطن» - من الواضح أنه يميز أقليات أرض الوطن بشكل عام، بمن فيهم الأقليات القومية، وليس السكان الأصليين على وجه التحديد.

وكما تبين هذه الاقتباسات، فإن المناقشات داخل الأمم المتحدة حول التفرقة بين السكان الأصليين والأقليات تتتجاهل بشكل نظامي وجود الأقليات القومية. وتذهب دايس، مثلاً، إلى أنه «يمكن أن نتعرف على عنصريين على الأقل [في حالة السكان الأصليين] لا يرتبطان أبداً بمفهوم الأقليات»: الأسبقية في الزمن والتعلق بأرض معينة» (دايس، 1996، الفقرة 60). غير أن هذه الأفكار بالطبع قد ارتبطت باستمرار بمفهوم الأقلية القومية.

أو انظر إلى الملخص الخاتمي لدايس عن الفرق الأساسية بين الأقليات والسكان الأصليين:

«إذا ما وضعنا في اعتبارنا المشكلة المفاهيمية (مشكلة تمييز السكان الأصليين عن الأقليات)، فإني أود أن أذهب إلى أن النوع المثالي من «السكان الأصليين» هو جماعة أصلية (من أول السكان) في المنطقة التي يقيمون اليوم فيها واختاروا الاحتفاظ بهوية ثقافية متميزة ومنظمة سياسية واجتماعية متميزة داخل المنطقة. إن النموذج المثالي لـ«الأقلية» هو جماعة مرت بتجربة الاستبعاد أو التمييز بواسطة الدولة أو مواطنوها بسبب السمات العرقية، القومية، الدينية، أو اللغوية لأجدادها. ومن ثم فإن النموذج المثالي لـ«الأقلية»، من منظور القائدة، يركز على تجربة الجماعة في التمييز لأن نية المعايير الدولية العالمية هي أن تحارب التمييز، ضد

الجماعة ككل وضد أعضائها الأفراد، وتوفير الفرصة لهم في دمج أنفسهم بحرية في الحياة القومية بالدرجة التي يختارونها. وكذلك، فإن النموذج المثالي لـ«السكان الأصليين» يركز على الأصالة، والإقليمية، والرغبة في البقاء متميزين بشكل جماعي، وهي كلها عناصر مرتبطة بشكل منطقي بممارسة حق تقرير المصير الداخلي، والحكم الذاتي» (إيدي ودايس، العام 2000، الفقرة 48 و49).

وهذا ملخص جيد للتمييز بين النموذجين المثاليين للجماعات، لكنه لا يقدم تفسيراً أو تبريراً لتمييز شعوب السكان الأصليين عن أقليات أرض الوطن الأخرى.

وفي جميع مقاييس دايس، نجد أن الأقليات القومية والسكان الأصليين ينضويان تحت النموذج المثالي نفسه القائم على المنطقة والحكم الذاتي، في حين تتضمن الأقليات الجديدة والمشتقة تحت النموذج الآخر.

دايس ليست غافلة عن هذه المشكلة، فهي تعترف بأنه ربما كان من الصعب أن نجد أساساً مبدئياً لتمييز مطالب السكان الأصليين عن أقليات أرض الوطن الأخرى. ومع ذلك فهي تصر على أنه في الممارسة فإن هذين النوعين من الجماعات يتقدمان بمطالب مختلفة: «تبقى الحقائق أن السكان الأصليين والأقليات تتنظم نفسها بشكل منفصل وتميل إلى تأكيد أهداف مختلفة، حتى في تلك البلاد التي تظهر فيها مختلفة اختلافاً طفيفاً من حيث السمات «الموضوعية» (إيدي ودايس، 2000، الفقرة 41). ويقول ستيفن ويتنلي بفكرة مشابهة: «ليس ثمة تفرقة موضوعية يمكن أن تقول بها بين الجماعات التي تعرف باسم الأقليات، والأقليات القومية، والسكان الأصليين، والشعوب. إن ما يميز هذه الجماعات هو طبيعة مطالبهما السياسية: ببساطة تطالب الأقليات، والأقليات القومية بالأمن الثقافي، وتطالب الشعوب بحقها في تقرير المصير والحكم الذاتي» (ويتنلي، 2005، 124).

وهذه مطالب غير عادلة. على نحو ما رأينا، فإن تاريخ المناقشات الأوروبية كلها حول «مشكلة الأقليات» تشكل بالتحديد بواسطة حقيقة أن الأقليات القومية تقدم بالفعل مطالب الحكم الذاتي وليس الأمان القومي

فقط⁽³²⁾. وليس في أوروبا فقط. كما رأينا في الفصل الثاني، فإن موجة تحديد المعايير العالمية فيما يخص حقوق الأقليات في أوائل تسعينيات القرن الماضي، جاءت بسبب الخوف من تزايد الحروب الأهلية العرقية بين الدول وجماعاتها القومية الفرعية. وبينما يرجع اهتمام الأمم المتحدة بالسكان الأصليين إلى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، فإن الانفجار المفاجئ للاهتمام الموجه إلى «الأقليات» في مناقشات الأمم المتحدة يعود إلى نهاية الحرب الباردة، والنزاعات العرقية التي أطلقتها. إن الخوف من «الجحيم العرقي» يقوم بالتحديد على واقع أن الصراعات من أجل الحكم الذاتي لا توجد بين شعوب السكان الأصليين فقط، بل أيضاً بين كثير من الجماعات العرقية القومية الفرعية حول العالم. ومع ذلك فإن المناقشات الدائرة حول حقوق الأقليات داخل الأمم المتحدة يبدو أنها تعمل على مقدمة تقول إن ظاهرة قومية الأقليات لا وجود لها: إن الأقليات، وفق التعريف، لا تسعى إلى الحكم الذاتي. أي أن المشكلة الأساسية التي ساعدت على توليد اهتمام دولي بحقوق الأقلية بعد الحرب الباردة في المقام الأول انكر وجودها.

إذا رفضنا أن نغمض أعيننا عن ظاهرة الأقليات القومية، فإن التاقدسات الأخلاقية في إطار العمل الحالي للأمم المتحدة تصبح ملحوظة جداً.

والواقع أن جميع المبادئ والحجج الأخلاقية المقدمة داخل الأمم المتحدة من أجل حقوق موجهة إلى السكان الأصليين تطبق أيضاً على الأقليات القومية، والهوة الخطيرة بين النوعين من الجماعات ينقصها التبرير الأخلاقي الواضح. ولأسباب سياسية، ربما يكون من المستحيل أن تمتد المعايير الدولية للحكم الذاتي إلى الأقليات القومية.

فالدول، كما سبق أن رأينا، أقل استعداداً للموافقة على مطالب الحكم الذاتي لجماعات تشكل تهديداً خطيراً للدولة، وتميل هذه الجماعات إلى أن تكون أقليات قومية بدلاً من شعوب السكان الأصليين. لكن ينبغي علينا ألا نضفي على هذا الاعتبار السياسي صفة المبدأ الأخلاقي، أو أن نتجاهل التاقدسات الأخلاقية التي تتولد عنه.

النهايى الطالب

إن محاولة رسم تفرقة حادة في الوضع القانوني بين الأقليات القومية والسكان الأصليين ليست مشكلة أخلاقية فقط، بل أيضاً مسألة غير مستقرة من حيث المفهوم. فالمشكلة ليست ببساطة كيف نبرر الاختلاف العاد في الحقوق القانونية بين الأقليات القومية والسكان الأصليين، بل كيف نعرف النموذجين في المقام الأول. إن التمييز بين السكان الأصليين وأقليات أرض الوطن الأخرى من الصعب تحقيقه خارج الحالات الأساسية الأصلية لأوروبا والدول الأوروبيّة الاستيطانية.

ولقد سبق أن رأينا أنه في الغرب هناك تفرقة واضحة، إلى حد ما، بين الأقليات القومية الأوروبيّة والسكان الأصليين في العالم الجديد. فكل منهما جماعات أرض الوطن، غير الجماعة الأولى (الأقليات القومية الأوروبيّة) قد أدمجت في الدولة الأوسع التي يحكمها شعب مجاور، في حين أن الجماعة الثانية (السكان الأصليين) تم استعمارها واستيطانها عن طريق قوى استعمارية بعيدة. وليس من الواضح تماماً كيف يمكننا أن نحدد هذا التمييز في أفريقيا، أو آسيا، أو الشرق الأوسط، أو ما إذا كان للफئات معنى. فبناء على تعريفنا للمصطلحات، في استطاعتانا أن نقول إنه ليست ثمة مجموعة من جماعات أرض الوطن في هذه المناطق تعد من «السكان الأصليين»، أو أنها كلها منهم.

وبمعنى ما من المعاني، ليست ثمة جماعة في أفريقيا، أو آسيا، أو الشرق الأوسط تتناسب مع الصورة التقليدية للسكان الأصليين. وجميع أقليات أرض الوطن في هذه المناطق تم دمجها في دول أكبر تحكم فيها جماعات مجاورة، لا دول استيطانية يتحكم فيها مستوطنون أوروبيون⁽³³⁾، وبهذا المعنى فهي أقرب إلى صورة الأقليات القومية الأوروبيّة منها إلى شعوب السكان الأصليين في العالم الجديد، ولهذا السبب فإن العديد من البلدان الآسيوية والأفريقية تصر على ألا تُلقي أي من أقلياتها بـ«السكان الأصليين».

ومع ذلك، وبمعنى آخر، يمكننا أن نقول إن كل جماعات أرض الوطن في هذه المناطق (بما فيها جماعات الأغلبية المسيطرة) هم سكان أصليون. وفي أثناء فترة الحكم الاستعماري، فإن كل الجماعات المستوطنة تاريخياً،

الأغلبية والأقلية على السواء، كانوا يلقبون بأنباء البلد أو السكان الأصليين بالنسبة إلى الحكام الاستعماريين. وبهذا المعنى، فإن كل جماعات أرض الوطن في بلاد ما بعد الاستعمار (بما فيها الجماعات المسيطرة) هم كذلك سكان أصليون، وبالفعل فإن حكومات كثيرة من البلاد في آسيا وأفريقيا أعلنت أن جميع جماعاتها، سواء كانت أغلبية أو أقلية، ينفي أن تعتبر من «السكان الأصليين»⁽³⁴⁾.

ولقد أدى هذان المنظوران إلى نتائج مضادة تماماً، لكن سوء قلنا إن جميع الجماعات هي من السكان الأصليين أو أيها منها ليس من السكان الأصليين، فالنتيجة في كلتا الحالتين هي تقويض إمكان استخدام فئة «السكان الأصليين» كأساس أو قاعدة للمعايير الموجهة في دول ما بعد الاستعمار. ولهذا السبب، فقد ذهب بعض المحللين إلى أن الفئة القانونية للسكان الأصليين مضللة، ولا ينفي استخدامها، في أفريقيا وآسيا (انظر بيتساي، العام 2000). ومع ذلك، فإن نتيجة هذا المنظور لا بد أن ترك بعض أقليات أرض الوطن الأكثر ضعفاً في العالم من دون أي شكل مجد من الحماية الدولية، وإذا كانت معايير السكان الأصليين الموجهة لا تتطابق على آسيا وأفريقيا، فإن ذلك لا يترك لنا سوى حقوق الأقلية (الضعفية جداً) في ظل البند الرقم 27، وتلك لا تقدم أي حماية للمصالح المرتبطة بأرض الوطن.

ومن ثم فمن أجل الاستفادة من حماية القانون الدولي، حاولت العديد من المنظمات الدولية وما يتبعها من شبكات عمل سياسية عالمية أن تعيد صياغة مفهوم فئة السكان الأصليين لكي تغطي على الأقل بعض أقليات أرض الوطن في بلاد ما بعد الاستعمار، ومن هذه الوجهة من النظر ينبعـي ألا نركز على السـؤـال عـما إذا كان يـسيطر عـلى أقلـيات أـرضـ الـوطـنـ المستـوطـنـونـ منـ قـوىـ اـسـتـعـمـارـيـةـ بـعـيـدةـ أوـ منـ شـعـوبـ مـجاـوـرـةـ.ـ ماـ يـهـمـ،ـ بـيـسـاطـةـ،ـ هوـ حـقـيقـةـ السـيـطـرـةـ وـالـضـعـفـ،ـ وـإـيـجادـ وـسـائـلـ منـاسـبةـ لـعـلاـجـهـمـاـ⁽³⁵⁾ـ،ـ وـإـنـ كـانـتـ جـمـاعـاتـ أـرـضـ الـوطـنـ تـعـانـيـ السـيـطـرـةـ وـالـضـعـفـ،ـ فـإـنـ عـلـىـنـاـ أـنـ نـسـتـخـدـمـ مـسـارـ السـكـانـ الأـصـلـيـنـ لـحـمـاـيـتـهـاـ،ـ حـتـىـ لوـكـانـ قـاهـروـهـمـ هـمـ جـيـرـانـهـمـ التـارـيـخـيـنـ وـلـيـسـواـ مـسـتـعـمـرـيـنـ وـمـسـتـوطـنـيـنـ منـ

زمن بعيد . ولذلك ، شجعت العديد من المنظمات الدولية جماعات في أفريقيا وآسيا على أن تعرف نفسها كشعوب سكان أصليين من أجل الحصول على أعظم قدر من الظهور والحماية الدوليين (36) .

وهذه الدفعة لم فئة السكان الأصليين لتعدى حالتها الأساسية في العالم الجديد يمكن تفهمها على نحو كامل . فهي نتيجة منطقية ، وربما حتمية أيضا ، للدافع الإنساني الذي أدى إلى استهداف شعوب السكان الأصليين في المقام الأول . مادام الدافع إلى استهداف فئة الجماعة هذه كان الضعف المميز لشعوب السكان الأصليين في دول العالم الجديد الاستيطانية ، فقد كان من الطبيعي أن نوسع الفئة لتشمل جماعات في أماكن أخرى من العالم تشاركتها جوانب الضعف نفسها ، حتى لو لم تتعرض للاستيطان الاستعماري .

إن السؤال الصعب الذي يثيره ذلك هو كيف نتعرف على جماعات أرض الوطن في أفريقيا وآسيا التي ينفي تحديدها على أنها السكان الأصليون لأغراض القانون الدولي ، وعلى أي أساس؟ ليس ذلك سؤالا جديدا ، فهناك تاريخ طويل من المجهودات التي بذلت لمقارنة أو لمساواة الوضع القانوني للسكان الأصليين في العالم الجديد مع ذلك الذي يتعلق بالجماعات الأخرى في مناطق أخرى من العالم ، فقد كان من الشائع ، على سبيل المثال ، مساواة وضع السكان الأصليين بمن يطلق عليهم «عشائر» أو «قبائل الجبال» في جنوب آسيا أو «قبائل البدو» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . وبالفعل ، ربط أول إعلان دولي لحقوق السكان الأصليين - اتفاقية منظمة العمل الدولية الرقم 107 ، العام 1957 - بشكل خاص حالة «القبائل» في آسيا أو أفريقيا بحالة السكان الأصليين في العالم الجديد ، وكان عنوان هذه الاتفاقية 107 «حول حماية وتكامل القبائل والسكان الأصليين» . كما يوحى عنوان الاتفاقية ، وكما يوضح النص ، فمنظمة العمل الدولية في ذلك الوقت كانت تنظر إلى السكان الأصليين والقبائل كنموذجين متميزين من الجماعات ، وإن تكن لهما مصالح متصلة يرتبط بعضها بعض . كلاهما يوصفان بأنهما «أقل تقدما» في ظروفهما الاقتصادية والاجتماعية ، وضعاف ثقافيا ، لكنهما يختلفان في علاقاتهما

بالاستعمار، فجماعات «السكان الأصليين» في العالم الجديد توصف بأنها سلالة مجتمعات وجدت في زمن الاحتلال والاستعمار، في حين أن جماعات «القبائل» في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط لم تحدد ملامحها وفقاً للاحتلال والاستعمار.

وعلى حين لاحظت منظمة العمل الدولية التفرقة والتمييز بين هذين النوعين من الجماعات، فإنها عاملت كلاً منهما وفقاً لاتفاقية العام 1957 لأنها نظرت إليهما على أنهما «متخلفتان» وعاجزتان عن التعامل مع تحديات الحداثة، ومن ثم فهمَا في حاجة إلى حماية خاصة، ووفقاً لما رأته «منظمة العمل الدولية» في ذلك الوقت فإن هذا التبرير الأبوي للحقوق الموجهة انطبق بالتساوي على السكان الأصليين في العالم الجديد والجماعات القبلية في العالم الثالث. وقد قبل العديد من الدول في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط هذه الحجة، والواقع أن اتفاقية منظمة العمل الدولية العام 1957 لم يوقع عليها فقط عدد من بلدان العالم الجديد فقط، بل أىضاً إحدى عشرة دولة في أفريقيا وآسيا قبلت الالتزام بحماية قبائلها (رودريغز - بینیرو، 2005، ص 234 - 242).

مع ذلك، فإن تلك المحاولة الأولى لمنظمة العمل الدولية للربط بين جماعة السكان الأصليين في العالم الجديد والجماعات القبلية الأفريقية والآسيوية قامت على ازدراء ثقافي شائع لـ«تللفها». ولن نكاد نطرح جانباً ذلك الموقف الأبوي المتعالي، حتى يقل وضوحاً ما إذا كان هناك معنى لمعاملة النوعين من الجماعات معاً وفقاً للقانون الدولي. وكما لاحظت من قبل فإن الأفكار الأكثر حداثة عن حقوق السكان الأصليين ليست قائمة على الأبوية، لكنها بالأحرى تقوم على خطاب القضاء على الاستعمار الداخلي المستمد من منطق وأساليب الصراع للقضاء على الاستعمار الخارجي والتمييز العنصري، وهذه المفاهيم الأحدث لحقوق السكان الأصليين تلجم إلى ألوان الظلم التي تتضمنها عملية الاستيطان الاستعماري، وتستدعي حقوق تقرير المصير الداخلي كطريقة للتعويض عن ذلك الظلم التاريخي. وإذا سلمنا بهذا التحول إلى نموذج لحقوق السكان الأصليين قائم على القضاء على الاستعمار، فلم يعد من الواضح

ما إذا كانت القبائل تتلاعماً مع هذا الإطار المفاهيمي الجديد لحقوق السكان الأصليين، لقد كان لربط السكان الأصليين بجماعات القبيلة معنى عندما كان التبرير الأساسي هو الحماية الأبوية لثقافات «متخلفة»، لكن إذا كان التبرير الأساسي هو القضاء على الاستعمار فليس من الواضح لماذا ينبغي أن تستمر تغطية القبائل تحت معايير حقوق السكان الأصليين، إذا سلمنا بأن تعريف منظمة العمل الدولية ليس محدوداً بتاريخ من الاحتلال أو الاستعمار.

ولذلك، لم يكن مفاجئاً أن يتبع تحلي منظمة العمل الدولية عن منطلقاتها الأبوية السابق وتحولها إلى نموذج جديد لحقوق السكان الأصليين يقوم على القضاء على الاستعمار في اتفاقية العام 1989، انسحاب عدد كبير من البلدان في أفريقيا وأسيا والشرق الأوسط. فقد افترضت هذه البلدان أن الاتفاقية الجديدة القائمة على القضاء على الاستعمار تطبق فقط على شعوب السكان الأصليين في دول العالم الجديد الاستيطانية، ولا تتطبق على القبائل في دول ما بعد الاستعمار، في حين أن إحدى عشرة دولة في أفريقيا وأسيا والشرق الأوسط قد وقعت على اتفاقية العام 1957 لحماية القبائل الضعيفة، ولم توقع أي دولة في هذه المنطقة على اتفاقية العام 1989 للقضاء على استعمار السكان الأصليين، حيث إن هذه الدول لا تفكر في نفسها على أنها استعمروا أو احتلت القبائل التي تقع داخل حدود الدولة (الحدود التي غالباً ما تم ترسيمها من قبل الحكام الإمبرياليين الأوروبيين)، وهم لا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم ملتزمون أخلاقياً أو قانونياً للقضاء على استعمار هذه الجماعات، إذ تذهب هذه الدول إلى أن العلاقات بين دول ما بعد الاستعمار وسكانهم من القبائل تختلف اختلافاً أساسياً وتاريخياً وأخلاقياً عن العلاقة بين دول الاستيطان الأوروبية والسكان الأصليين.

إن افتقار المساندة لاتفاقية منظمة العمل الجديدة في داخل أفريقيا وأسيا يمكن أن نراه نتيجة منطقية للتوكيد الجديد على نموذج القضاء على الاستعمار الداخلي، ومع ذلك فإن معظم المنظمات الأوروبية تقاوم النتيجة التي تقول إن اتفاقية منظمة العمل الدولي الجديدة يجب أن تطبق

فقط على العام الجديد، وهي تضغط على دول في أفريقيا وآسيا لكي توقع على اتفاقية منظمة العمل الدولية الجديدة، وأن تقبل أن تدرج بعض أقليات أرض الوطن التابعة لها تحت مسمى «السكان الأصليين»، ولكن يبقى السؤال: كيف نحدد ما هي الأقليات في آسيا وأفريقيا المؤهلة لأن تكون من السكان الأصليين؟ وما هي الأقليات غير المؤهلة؟ ولا نكاد نسير في طريق تطبيق فئة السكان الأصليين بشكل يتعدي الحالة الأساسية في دول العالم الجديد الاستيطانية حتى نجد أنه ليست ثمة نقطة واضحة للتوقف، والواقع أن هناك اختلافات ذات مغزى في داخل المنظمات الدولية المتعددة حول مدى تطبيق فئة السكان الأصليين على أقليات الأرض في دول ما بعد الاستعمار، إن البعض سوف يقتصرها على السكان المنعزلين جغرافياً بصفة خاصة، كالقبائل التي تسكن التلال أو سكان الغابات في جنوب شرق آسيا أو الرعاعة في أفريقيا، وآخرين سوف يقتصرونها على الجماعات التي تسكن خارج اقتصاد السوق، أي تلك الجماعات التي تعيش على الصيد والزراعة، لكنها لا تتجه إلى التجارة ولا إلى اقتصاد السوق (ويبدو أن ذلك هو أحد مقاييس البنك الدولي الذي استخدم لإثبات وضع السكان الأصليين على البرير في الجزائر).

وهذه التعريفات الضعيفة للسكان الأصليين تتناقض بوضوح مع الطريقة التي يستخدم بها المصطلح في العالم الجديد، ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال لا ينطبق مصطلح السكان الأصليين على سكان الغابة المعزولين في الأمازون فقط، من أمثل الـ «يانومامي»، بل أيضاً على الفلاحين في المرتفعات الذين كانوا على صلة وثيقة ومعاملات تجارية مع المجتمع الاستيطاني الأكبر لخمس مائة عام خلت، مثل المايا (Maya) والإيمارات (Aymaras) أو الكوتشواز (Quechuas)، وبالمثل فإن عدداً كبيراً من السكان الأصليين في أمريكا الشمالية، من أمثال الموهوك (Mohawks) قد عمل في الزراعة المستقرة وأو سوق العمل لعدة أجيال. إن قصر فئة السكان الأصليين على جماعات معزولة جغرافياً أو لا تشتراك في التجارة أو سوق العمل سوف يعني استبعاداً لبعض أكبر جماعات السكان الأصليين وأكثرها تأثيراً من الناحية السياسية في العالم الجديد.

كذلك يذهب بعض المحللين الآخرين إلى توسيع فئة السكان الأصليين في دول ما بعد الاستعمار على نحو أكبر لتشمل جميع أقليات أرض الوطن التابعة لتاريخنا والتي تعاني تصنيفات الاستبعاد السياسي والفقر أو الضعف الثقافي، (ويبدو أن ذلك هو المنظور الحديث لمنظمة العمل الدولية، على الأقل في جنوب شرق آسيا، حيث كثيراً ما يستخدم مصطلح «السكان الأصليين» كمرادف لـ«الأقلية العرقية») ⁽³⁷⁾. ومن هذا المنظور، سيصبح مسمى «السكان الأصليين» مرادفاً لـ«أقليات أرض الوطن»، بدلاً من أن تكون فئة فرعية من أقليات أرض الوطن، إن الاختلاف بين المفاهيم الأضيق والأوسع للسكان الأصليين من المحتمل أن يكون كبيراً - تتراوح تقديرات أعداد المؤهلين لأن يكونوا من السكان الأصليين في إندونيسيا فيما بين 2 و60% من السكان، ويعتمد ذلك على ما إذا كان سوف يستخدم التعريف الأوسع أو الأضيق.

وهناك كمية كبيرة من الكتابات تدور حول كيفية تطبيق فئة «السكان الأصليين» في أفريقيا وآسيا، وحول المزايا النسبية للتعرifات الأوسع والأضيق ⁽³⁸⁾. وهذه مسألة نقاش مستمر في داخل المنظمات الدولية المختلفة، تتبّنى كل منها تعريفات مختلفة، إلى درجة أذهلت العديد من المحللين الذين كانوا يأملون وجود تعريف واحد متفق عليه داخل المجتمع الدولي.

ومع ذلك، ففي رأيي أن حقيقة اختلاف التعرifات التي استخدمتها منظمات دولية مختلفة ليست هي المشكلة الوحيدة، ولا حتى المشكلة الأولى، إن المشكلة الأكثر خطورة هي أن جميع المنطقات المقترحة سواء كانت ضيقة أو واسعة، تستدعي مقاييس من الواضح أنها ذات درجات. فأقليات أرض الوطن في دول ما بعد الاستعمار تقع في سلسلة متصلة فيما يتعلق بحساسيتهم الثقافية، وعزلتهم الجغرافية، ومستوى تكاملهم واندماجهم في السوق، واستبعادهم السياسي. ونحن نستطيع، إذا شئنا، أن نضع عتبة في مكان ما من هذه السلسلة المتصلة من أجل أن نحدد أي هذه المجموعات يطلق عليها «السكان الأصليون»، وأيها «أقليات قومية»، لكن أي عتبة من هذا النوع من المحتمل أن تبدو

وકأنها مقحمة وغير قادرة على تحمل العبء الذي يتطلبه منها القانون الدولي. والقانون الدولي يعامل التمييز بين السكان الأصليين والأقليات القومية على أنه تمييز فئوي مع مضمون هائلة للحقوق القانونية التي يمكن أن يطالب بها كل نوع من الجماعات. ومع ذلك، ففي عالم ما بعد الاستعمار فإن أي محاولة للتمييز بين السكان الأصليين والأقليات القومية على أساس مستوياتها النسبية من الضعف أو الاستبعاد يمكنها فقط أن تتبع الاختلافات في الدرجة، لا في النوع المشار إليه في القانون الدولي⁽³⁹⁾.

ومحاولة المحافظة على مثل هذه التفرقة الحادة ليست فقط مزععة أخلاقياً ومفاهيمياً، بل هي أيضاً فيما أعتقد لا يمكن الإبقاء عليها سياسياً، ولنست المشكلة هنا ببساطة أن لدى فئة السكان الأصليين مناطق رمادية وحدوداً غامضة، مع احتمال أن تكون أكثر أو أقل شمولاً، ويصدق ذلك على جميع الفئات الموجهة، وهناك أساليب مؤسسة بشكل جيد ذات مقصود ديمقراطي وتأويل قانوني للتعامل مع هذا التنازع الحدودي، فالمشكلة بالأحرى هي أن الكثير يعتمد على الجانب الذي تقع الجماعات فيه، ونتيجة لذلك فهناك ضغط سياسي شديد لتغيير مكان أو وضع الخط بطرق لا يمكن الإبقاء عليها سياسياً.

وينبغي أن يكون واضحاً منذ الآن أن إطار عمل الأمم المتحدة الحالي لا يوفر أي دافع لأي من أقليات أرض الوطن لكي تعرف نفسها كأقلية قومية، حيث إن هذه الفئة لا توفر أي حقوق غير متاحة لأي جماعة عرقية ثقافية أخرى. وبدلًا من ذلك فجميع أقليات أرض الوطن لديها دافع غامر لإعادة تعريف نفسها كسكان أصليين، إذا تقدموا إلى المجتمع الدولي تحت عنوان «أقلية قومية»، فلن يحصلوا على شيء، وأكثر من الحقوق العامة المنصوص عليها في البند رقم 27، أما إذا تقدموا بدلًا من ذلك على أنهم «سكان أصليون» فسوف يتحقق لهم الوعد بحقوق الأرض والسيطرة على الموارد الطبيعية والحكم الذاتي السياسي وحقوق اللغة والتعدد القانوني.

ولا يدهشنا إذا ما رأينا ميلاً متزايداً لجماعات أرض الوطن في أفريقيا وأسيا والشرق الأوسط إلى تبني اسم «السكان الأصليين». إحدى الحالات المثيرة للاهتمام هي حالة الأقلية الناطقة باللغة العربية في منطقة «الأهواز» بإيران، والذين تعرضت أرض وطنهم لسياسة الدولة المتكررة لجعلهم فارسيين، بما في ذلك قمع حقوقهم في اللغة العربية، وتغيير أسماء المدن والقرى لمحو الدليل على تاريخها العربي، وسياسات الاستيطان التي تحاول أن تفرق الأهواز بالمستوطنين الفرس، لقد ذهب قادة الأهواز في الماضي إلى جماعة العمل الخاصة بالأقليات في الأمم المتحدة للشكوى من أن حقوقهم كأقليات قومية ليست محترمة، لكن لما كانت الأمم المتحدة لا تعترف بأي حقوق مميزة للأقليات القومية، فإن الأهواز قد وصلوا إلى طريق مسدود، وهكذا فقد أعادوا تسمية أنفسهم من أقلية قومية إلى سكان أصليين، وحضرروا بدلاً من ذلك في جماعة العمل للسكان الأصليين في الأمم المتحدة. وبالمثل، فإن أقليات أرض الوطن المختلفة في أفريقيا التي حضرت ذات مرة في جماعة العمل للأقليات بدأت الآن في إعادة تسمية نفسها على أنهم «السكان الأصليون»، كما حضرت في جماعة العمل للسكان الأصليين أساساً لكي تظفر بحماية حقوق الأرض الخاصة بها (لينوكس، 2006، ص 18).

وذلك مجرد جزء من جبل الجليد، وأي عدد من الأقليات هو الآن موضوع نقاش فيما إذا تم تبني تسمية «السكان الأصليين»، ومن في ذلك تثار القرم (دوروفسيسكا 2001)، وقبائل الغجر (باناخ 2002، كليموفا ألكسندر 2007)، أو الأمريكان الأفريقيون اللاتينيون (لينوكس 2006) حتى الأكراد - المثال الكلاسيكي للأقلية القومية التي لا دولة لها - يتاتفاقون الآن حول إعادة تعريف أنفسهم على أنهم «سكان أصليون»، وذلك لكي يظفروا بالحماية الدولية. وتلك هي الحالة أيضاً مع الفلسطينيين في إسرائيل (جمال 2005، جبارين 2005) والأبخاز في جورجيا أو الشيشان في روسيا (أوكرمان 2000)، وأهالي التبت في الصين (40).

وستحجب الأقليات في جميع هذه الحالات لحقيقة أن حقوق الأقلية العامة ينظر إليها على أنها ضعيفة بشكل قاتل (بارش 1994، ص 81)، وعلى أنها «غير ملائمة تماماً لاحتياجاتها» (أوكريمان 2000، ص 1030). مادامت الحقوق العامة لا تحمي أي دعاوى تقوم على الاستيطان التاريخي أو التعلق بالأرض، فإذا سلمنا بالقانون الدولي كما هو قائماً، فإن الاعتراف بهم كـ«سكان أصليين» سيكون هو الطريق الوحيد لتأمين حماية هذه المصالح، وربما في الوقت المناسب سوف يطالب الإسكتلنديون والباسكينون (*) أيضاً بهذا الوضع (بارش 1994، ص 81)، فبعد كل شيء، ما هي أقلية أرض الوطن التي لا تريد الحقوق التي تشكل حالياً لشعوب السكان الأصليين؟ (41).

إن تلك الموجة للجماعات القومية الفرعية لإعادة تعريف نفسها كسكان أصليين ينبغي ألا تدهشنا، مadam ذلك ببساطة هو الجانب الآخر لاتجاه سابق تبني السكان الأصليون بواسطته اسم وخطاب القومية الفرعية، خلال مدة طويلة من القرنين التاسع عشر والعشرين، كان مبدأ تقرير المصير القومي أكثر الأدوات الخطابية المتاحة لجماعات أرض الوطن التي تسعى إلى الحكم الذاتي، كما رأينا هذه لم تكن أدلة قانونية تستطيع أقليات الوطن أن تستدعيها، إن القانون الدولي لم يعترف فقط بالأقليات كجماعة مؤهلة لأن تطالب بحق تقرير المصير القومي، لكنها مع ذلك كانت أدلة سياسية قوية، مفيدة في كل من حراك أعضاء الأقلية وفي الدفاع عن مطالب الحكم الذاتي الفرعوي، ومع ذلك فالكثير من جماعات السكان الأصليين واجهوا صعوبة في الامتثال لهذا المبدأ، لأنه لم ينظر إليهم على أنهم «أمم» أو «قوميات» على عكس أقليات القومية الفرعية مثل الإسكتلنديين والكيوبيك والباسكين، ولقد أطلق عليهم اسم «جماعة» أو «مجتمعات» السكان الأصليين، لكن لم يطلق عليهم اسم «أمم»، ولذا فهم لا يستحقون «الحكم الذاتي»، ومن ثم فإحدى المهام الأولى التي واجهها قادة السكان الأصليين في محاولتهم

(*) الباسك أو الباسكين شعب مجهول الأصل يقطن جبال البرانس الغربية في الجزء الجنوبي من فرنسا والشمالي من إسبانيا [المترجم].

إعادة بناء حركة حقوق السكان الأصليين في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي هي إعادة تعریف أنفسهم على أنهم «أمم»، وتبني خطاب القومية الفرعية. في الحال الهندية، على سبيل المثال، طالبت كل مجتمعات السكان الأصليين المعترف بها بواسطة الوثيقة الفدرالية الهندية، طالبت بتغيير الاسم الرسمي إلى «الأمم الأولى»⁽⁴²⁾، لقد تبنت شعوب السكان الأصليين في بلاد العالم الجديد الأخرى بالمثل خطاب كونهم «أمما من الداخل»، وسعت إلى علاقة «أمة - بأمة» مع الدولة (انظر مثلاً فليراز وإيليوت العام 1992).

ومع ذلك، نجد اليوم أن الأصالة، وليس القومية، هي التي توفر مطالب سياسية وقانونية أقوى للتقرير الذاتي، على الأقل في الأمم المتحدة، وفي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي كان من مصلحة السكان الأصليين سياسياً تبني تسمية وخطاب الجماعات القومية الفرعية، كطريقة لجعل الدول والجماعات المسيطرة تأخذ طموحاتهم للحكم الذاتي مأخذ الجد، أما اليوم ففي مصلحة الجماعات القومية الفرعية سياسياً أن تتبني تسمية خطاب السكان الأصليين، وهذه الاستعارة المتبادلة للحيل والخطابات بين الأقليات القومية والسكان الأصليين تظهر - بوضوح - الاستمرارية القوية في مطالبهم ومبرراتهم الأساسية، وعمق محاولات ابتكار جدار قانوني عازل بين الاثنين.

قد يبدو طريق الباب الخلفي الذي تسلكه الأقليات القومية للظفر بحقوق موجهة ومميزة من خلال تبني تسمية شعوب السكان الأصليين، قد يبدو شيئاً جيداً، وعلى كل حال فمن وجهة نظر النظرية والتطبيق للتعددية الثقافية الليبرالية فإن المنطق الأخلاقي الكامن ينبغي أن يعترف بشرعية المصالح المتعلقة بالاستيطان التاريخي، والأرض التي تشارك فيها كل أقليات أرض الوطن الضعيفة، وتوسيع فئة «السكان الأصليين» لكي تغطي كل أقليات أرض الوطن، هي إحدى الطرق الممكنة لفعل ذلك، وقد تبدو بالفعل طريقة اعتباطية للتقليل من العداوة تجاه حقوق الأقلية القومية الموجهة في المجتمع الدولي.

ولسوء الطالع، فإن ذلك ليس منظورا يمكن الإبقاء عليه. إن ميل الأقليات القومية لتبني اسم شعوب السكان الأصليين، إذا ما استمر، ربما يؤدي إلى انهيار كامل للنظام الدولي لحقوق السكان الأصليين، وكما سبق أن رأينا فقد رفضت المنظمات الدولية - على نحو واضح ومتكرر - محاولات توثيق حقوق الحكم الذاتي للجماعات القومية الفرعية القوية، من ناحية بسبب مضامين الأمن السياسي الجغرافي. وهم لن يسمحوا لمثل هذه الجماعات بأن تطال حقوق الحكم الذاتي من خلال الأبواب الخلفية، ببساطة بواسطة إعادة تعريف أنفسهم كسكان أصليين.

إذا ما بدأت جماعات أرض الوطن أكثر فأكثر في تبني اسم السكان الأصليين، وأنا أعتقد أنها ستفعل، فإن النتيجة المحتملة ستكون أن المجتمع الدولي سيبدأ في التراجع عن مسار حقوق السكان الأصليين الموجهة، والواقع أن العلامات الأولى لمثل هذا التراجع أصبحت بالفعل مرئية، وهناك عدد من الطرق يمكن أن يحدث بها هذا التراجع، أكثرها وضوحاً أن الدول الأعضاء ربما توقف المفاوضات حول مسودة إعلانات الأمم المتحدة ومنظمة الولايات المتحدة (OAS)⁽⁴³⁾، أو أنها قد تفرغ هذه الإعلانات من مضمونها الجوهرى - وعلى سبيل المثال بواسطة نزع حقوق الأرض أو الحكم الذاتي وقصر تركيزها على موضوعات الاعتراف الثقافي، أو ربما تحاول أن تحد بشكل قاطع مجال تطبيق هذه الإعلانات على سبيل المثال قصرها على جماعات بعيدة لا تشارك في الدخل الاقتصادي، مثل بدو الغابات. وأيا ما كان الأسلوب، فإن نتيجة ذلك التراجع ستكون تقويض التقدم الكبير الذي تحقق حتى اليوم في مسار السكان الأصليين⁽⁴⁴⁾.

ويوحى ذلك بأن المستقبل طويل المدى الخاص بمسار السكان الأصليين الموجه في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لم يتضح بعد، فكثيراً ما يُستشهد بمسار السكان الأصليين على أنه أوضح نجاح في تطوير حقوق الأقليات الدولية، غير أن هذا الحكم ربما يكون سابقاً لأوانه، لقد كان نجاحاً بالفعل، لكنه معرض لخطر أن يصبح ضحية لنجاحه. إن إنجازات

مسار السكان الأصليين الموجه في العالم الجديد وبالتحديد في تمكين السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية تشجع المنظمات الدولية لإعادة تعريف وتوسيع الفئة بطرق غير متسقة أخلاقياً، وغير ثابتة مفاهيمياً، ولا يمكن الإبقاء عليها سياسياً⁽⁴⁵⁾.

ولا يتضح كيف يمكن لنا أن نتغلب على عدم الاستقرار. وكما سبق أن رأينا، فإن الإشكالية قد ظهرت نتيجة لقرارات رئيسين حول كيفية تطوير المقاييس الموجهة على المستوى العالمي، وهما قرارات براغماتيان، مفهومان، وربما أيضاً حتميان. القرار الأول اتخذ لخلق هوة حادة وعميقة في الوضع القانوني بين السكان الأصليين والأقليات القومية، بالإشارة إلى الفئة الأولى باعتبارها المستفيد من الحقوق القوية الموجهة، بينما نسبت إلى الفئة الثانية حقوق الأقليات العامة فقط. ومبدئياً، يمكن للمرء أن يتخيل منظوراً بديلاً تتبني فيه المنظمات الدولية استراتيجية التوجيه المزدوج (أو المتعدد)، يطور مسارات قانونية منفصلة لكل من شعوب السكان الأصليين والأقليات القومية. لكن كما سبق أن رأينا فإن محاولة تطوير مقاييس موجهة إلى الأقليات القومية في أوروبا قد فشلت، وطموحات النجاح على مستوى عالمي هي أسوأ حالاً، ونتيجة لذلك فإن قرار ابتكار عازل بين النوعين من الجماعات كان بوضوح قراراً عملياً براغماتياً، حتى لو أنه قدم عنصراً من التناقض الأخلاقي إلى إطار عمل الأمم المتحدة.

أما القرار الثاني فقد كان لتوسيع فئة السكان الأصليين إلى ما وراء سياقها الأصلي في دول العالم الجديد الاستيطانية حتى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وهنا، يمكننا أن نتخيل مبدئياً، مرة أخرى منظوراً بديلاً يمكن أن تعرف فيه المنظمات الدولية بأن فئة شعوب السكان الأصليين (وربما أيضاً الأقليات القومية) تضرب بجذورها في تاريخ أوروبا ودول أوروبا الاستيطانية، ويحاول وبالتالي أن يطور إطار عمل مختلفاً تماماً ذي فئات موجهة إلى الأقليات في أجزاء أخرى من العالم. لكن ليست لدينا أي اقتراحات أو أمثلة ملموسة لما قد تكون عليه هذه الفئات البديلة، (وكما سوف نرى في الفصل التالي) بلاداً في آسيا وأفريقيا والشرق

الأوسط لم تبد أي اهتمام بتطوير أشكال الحقوق الموجهة الخاصة بمنطقتها. الطريقة الواقعية الوحيدة لتوسيع أي مستوى من الحماية الدولية للأقليات في دول ما بعد الاستعمار، فيما وراء الحقوق العامة الواردة في البند رقم 27، هي أن توسيع فئة السكان الأصليين، مادامت الأداة الوحيدة للحماية الدولية المتوافرة كانت تستهدف السكان الأصليين، فقد كان مفهوماً وعملياً إعادة تعريف الأقليات التي هي في حاجة إلى حماية مثل السكان الأصليين.

ومع ذلك فإن النتيجة الموحدة لهذين القرارين البرغماتيين هي عدم الاستقرار، أما القرار الثاني لعملة فئة السكان الأصليين فهو يجعل من الصعب على نحو متزايد - أخلاقياً، ومفاهيمياً وسياسياً - الإبقاء على الجدار القانوني العازل بين السكان الأصليين وأقليات أرض الوطن الأخرى الذي يتطلبه القرار الأول.

ومن ثم فتعميم فئة السكان الأصليين يؤدي بنا إلى فوائد عملية سريعة، لكنها كذلك تبرز مخاطر على المدى البعيد، وربما يتضح لنا أن الفوائد تفوق المخاطر، لكن من الغريب حقاً كيف قبل المثلون في شبكات عمل السياسة العالمية ذات العلاقة وبسرعة أن ذلك هو الطريق السليم للقدم. هناك إجماع فعلی بين مجموعة المدافعين المحترفين، ومستشارיהם الأكاديميين ومموليهم المتبرعين على أن فئة السكان الأصليين ينبغي أن تعمم⁽⁴⁶⁾. وكما سبق أن رأينا، فإن هذه الاستراتيجية لاتزال تقواها بعض دول ما بعد الاستعمار، كما أنها محل نزاع بين الأكاديميين في الخارج (على سبيل المثال، بيتي 2000، باون 2000)، لكن داخل شبكات العمل السياسية المرتبطة بمسار الأمم المتحدة للسكان الأصليين، كان هناك نزاع محدود حول ملائمة هذه الاستراتيجية، وكثيراً ما تؤخذ كأمر مسلم به بأن العمل على تطوير تعريف أكثر شمولاً للسكان الأصليين هو أمر مرغوب فيه، وأنه ليس ثمة حاجة إلى تطوير فئات قانونية جديدة تكون أكثر ملائمة لسياق دول ما بعد الاستعمار.

والواقع أنه ربما كان ذلك هو الاستراتيجية الأفضل أو الوحيدة، لكن لو صح ذلك فلا بد أن تكون على وعي بالمخاطر المضمنة، وينبغي علينا أن نبدأ في التفكير بشكل خلاق حول كيفية التعامل مع جوانب

التعدي على

عدم الاستقرار التي سوف تظهر حتما، ومن المثير للاهتمام، من هذه الزاوية، أن نقارن المناقشات العالمية حول حقوق السكان الأصليين بالمناقشات الأوروبية حول حقوق الأقليات القومية، في كلتا الحالتين نرى عدم استقرار في الجهود الرامية إلى صياغة حقوق مستهدفة. وفي كلتا الحالتين فإن المشكلة الأساسية واحدة، على وجه التحديد، التأثير التعجيزى لخاوف الأمن الجغرافي السياسي فيما يتعلق بالأقليات القومية الفرعية. في السياق الأوروبي، قادت تلك الخاوف المنظمات الدولية إلى التخلّى عن محاولاتها لصياغة معايير للتعامل مع قضايا الأرض والحكم الذاتي الحقيقية، والتراجع إلى مجموعة من حقوق الأقليات العامة. وفي الحالة العالمية، ركزت الأمم المتحدة على فئة السكان الأصليين تحديداً لتجنب تلك الخاوف التعجيزية، ونتيجة لذلك كانت قادرة على تشكيل معايير موجهة تخاطب في الواقع موضوعات جوهرية وأساسية تتعلق بالأرض والحكم الذاتي السياسي، غير أن ذلك النجاح يخلق ضغطاً قوياً لتوسيع مدى مقاييس السكان الأصليين إلى أقليات أرض الوطن الأخرى التي لديها كذلك مصالح مشروعة في الأرض والحكم الذاتي، مما يعيد إثارة المخاوف الأمنية⁽⁴⁷⁾.

إن محاولات الأمم المتحدة للإبقاء على جدار عازل قانوني بين نوعي أقليات أرض الوطن سوف يكون من الصعب الاستمرار فيها في مواجهة الضغوط الشديدة والمتراقبة لتوسيع وتضييق فئة شعوب السكان الأصليين. لقد التزم المجتمع الدولي بتوسيع فئة السكان الأصليين بما يتجاوز الحالة الأساسية في دول العالم الجديد الاستيطانية، غير أن هذا التوسيع يجعل مسألة المحافظة على الجدار العازل أكثر صعوبة، أخلاقياً ومفاهيمياً، ويزيد الحافز عند الكثير والكثير من أقليات أرض الوطن في دول ما بعد الاستعمار للمطالبة بمكانة السكان الأصليين بطريقة لا يمكن الإبقاء عليها سياسياً، ومن المحتمل أن تؤدي إلى تقليص مسار السكان الأصليين. لذلك، فإن النجاح طويل المدى لمسار السكان الأصليين ربما يعتمد على تطوير اتجاه أكثر إدراكاً للعلاقة بين السكان الأصليين وأقليات الوطن الأخرى. لقد تجنب المجتمع الدولي مواجهة هذه المشكلة بشكل

نسقي حتى يومنا هذا، لكنه لن يتمكن من تأجيل المواجهة إلى الأبد. إن استراتيجية الجدار العازل كانت مهمة لإطلاق مسار السكان الأصليين، لكنها لا تستطيع أن توفر أساساً مستقراً طويلاً المدى.

من المقاييس / المعايير إلى حل النزاع وفق الحالة

حتى إذا ما كانت هناك طريقة ما للمحافظة على تمييز حد بين شعوب السكان الأصليين وأقليات أرض الوطن الأخرى، فسوف يتربكا ذلك مع سؤال حول ما الذي ينبغي أن يفعله المجتمع الدولي تجاه الأقليات القومية الفرعية في عالم ما بعد الاستعمار، مثل الأكراد والتاميل (Tamil) والفلسطينيين والشيشان والأورومو (Oromos)، وأهل التبت وما إلى ذلك، فمن المحتمل أكثر أن تشكل مطالب هذه الأقليات جذوراً للنزاع العرقي العنيف والمزعزع للاستقرار أكثر من مطالب السكان الأصليين، وبالتالي لا يمكن ببساطة أن يتجاهلها المجتمع الدولي، مع ذلك فإن الاستراتيجيتين اللتين ناقشناهما حتى الآن - تعميم أفضل الممارسات وتشكيل مقاييس قانونية - لم تتعاملاً مع مطالبهما. إن منظور أفضل الممارسات في تلك الحالات منظور غير واقعي، ولا يعالجها مسار حقوق الأقليات العامة ولا مسار حقوق السكان الأصليين الموجهة.

وهكذا، فقد كان على المنظمات الدولية أن تبني استراتيجية أخرى في محاولة للتأثير في العلاقات بين الدولة والأقلية. والبديل الواضح هو تبني منظور أمني محدد لحالة معينة، ولا يركز على صياغة المقاييس والمعايير فقط، بل على منع النزاع وحل الصراع في بلدان معينة، وكما رأينا في الفصل السادس فإن هذا المسار الأمني الثالث كان قد تم تبنيه في أوروبا كذلك بالنظر إلى محدودية أفضل ممارساتها واستراتيجيات المقاييس القانونية، وأثبتت أنها أهم منظور في التعامل على نحو واقعي مع موضوعات النزاع العرقي في بلاد ما بعد الاستعمار.

وإذا ما فحصنا كيف كانت استجابة المجتمع الدولي عندما تم اللجوء إليه للمساعدة في حل النزاعات وإعادة بناء الدول، فسوف نجد اتجاهها مذهلاً، حيث أصبحت الأمم المتحدة مشتركة على نحو نشط في نزاعات

خطيرة بين الدول والأقليات القومية، فقد دعمت على نحو نموذجي شكلًا ما من أشكال الحكم الذاتي، كما هي الحال في قبرص والسودان والعراق وإندونيسيا وسريلانكا وبورما. ويكرر ذلك بالطبع التجربة في داخل أوروبا ما بعد الشيوعية، وكما رأينا في الفصل السادس عندما ظهر النزاع العرقي الخطير بين الدول وأقليات أرض الوطن في أوروبا ما بعد الشيوعية، دفعت المنظمات الأوروبية إلى تبني شكل من أشكال الحكم الذاتي الإقليمي الفدرالي أو شبه الفدرالي كالموجودة على سبيل المثال في كوسوفو والبوسنة ومقدونيا وأوكرانيا ومولدوفا وجورجيا وأذربيجان.

والنتيجة التي تتطوي على مفارقة، هي أن الأمم المتحدة، على الرغم من عدائها الواضح لأفكار الحق المبدئي بالحكم الذاتي للجماعات القومية الفرعية، فقد انتهت بها الأمر في الواقع إلى تدعيم نماذج أوروبية الطراز للنظام الفدرالي متعدد القوميات في العديد من الحالات المهمة، وفي كثير من هذه المحاولات كان هدف المجتمع الدولي الرئيسي هو ببساطة تأمين السلام، غير أن تشجيعها لنماذج الحكم الذاتي للأقليات أرض الوطن قائم أيضاً على أمل وتوقع، مشتق من التجارب الغربية، بأن هذه النماذج تصلح وسيلة لتعزيز علاقات المواطنة الديموقراطية الليبرالية، واحترام حقوق الإنسان وتمكين التطور الاقتصادي، وهذه الافتراضات من مؤيدي الليبرالية متعددة الثقافات هي في الواقع جزء من الخطاب الدولي الرسمي الذي يحيط بتوقيع اتفاقيات السلام هذه. لكن، لأن هذه الاتفاقيات قد حدثت فقط في سياق حل النزاعات العنفية، بدلاً من أن تكون جزءاً من التزام مبدئي أكثر عمومية لحكم الأقليات الذاتي، تدرك بشكل واسع بوصفها أجوراً مريبة للأقليات المقاتلة، وبدلاً من أن تخدم بقصد تدعيم روح التعددية الثقافية الليبرالية، فإنها ترسل رسالة تقول فيها إن العنف يجدي.

خاتمة

إن تاريخ جهود الأمم المتحدة في مجال حقوق الأقليات، بكثير من الطرق، يختلف أتم الاختلاف عن جهود المنظمات الأوروبية، ومع ذلك فقد ذهبت إلى أننا نجد الاستراتيجية الفاشلة نفسها، والإشكالات نفسها التي

لم تحل، والرسائل المختلطة نفسها، ونرى استراتيجية ساذجة وربما خطيرة لدعم أفضل الممارسات، كما نرى استراتيجية معايير قانونية تسعى إلى مزج حقوق الأقلية العامة مع حقوق الأقلية الموجهة، لكنها تفعل ذلك على أساس من الفئات غير المستقرة، نرى استراتيجية حل النزاع لحالات محددة تكافئ المتقائلين، وإذا وضعنا في اعتبارنا ذلك كله فإن هذه الاستراتيجيات المتوعة ترسل رسائل مختلفة، وكثيراً ما تكون متناقضة، حول أنواع التعبئة السياسية العرقية التي يعتبرها المجتمع الدولي مشروعة.

وفي الفصل الأخير سوف أدرس ما إذا كانت هناك طريقة تمهدية نستطيع أن نتجنب من خلالها - أو على الأقل نقلل - هذه المشكلات المستوطنة للانتشار العالمي للتـعـدـيـة الثقـافـية الليـبرـالية.

